



صندوق النقد العربي



التقرير السنوي 2001

الصفحة

1	تقديم
3	نشاط الصندوق خلال عام 2001
7	النشاط الإقراضي
20	النشاط الاستثماري
23	أسواق الأوراق المالية العربية
25	نشاط التدريب
29	التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية
32	التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية
34	النشرات والتقارير الدورية والدراسات
37	الوضع المالي الموحد للصندوق
43	تقرير مراقبي الحسابات
61	جداول قروض الصندوق
67	جداول عامة
74	التنظيم والإدارة

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشرفني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي، أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، أن أرفع لمجلسكم الموقر التقرير السنوي عن أعمال الصندوق ومركزه المالي للعام الميلادي المنتهي في 31 ديسمبر 2001، وذلك وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق.

د. جاسم المناعي

المدير العام

رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

أبريل 2002

تابع الصندوق خلال عام 2001 نشاطه في المجالات التي حددتها اتفاقيته، وحرص ضمن ذلك الإطار على الاستجابة للحاجات المتطورة لدوله الأعضاء من خلال الاستمرار في تطوير وتوسيع مختلف أنشطته، وتكثيف الخدمات التي يقدمها وذلك بالقدر الذي سمحت به موارده ووسائله المتاحة.

ففي مجال النشاط الإقراضي، شهد عام 2001 توسعاً ملحوظاً عكس الاهتمام الذي يولييه الصندوق لهذا الجانب الهام من أنشطته، وجهوده المستمرة للتجاوب مع حاجات دوله الأعضاء في ظل متطلبات مراحل نموها والظروف المتغيرة في البيئة الاقتصادية الدولية، حيث قدم خلال العام ستة قروض جديدة بلغت قيمتها الإجمالية 69.305 مليون د.ع.ح.* فقد قدم الصندوق ثلاثة قروض جديدة للأردن والمغرب وتونس ضمن تسهيل التصحيح الهيكلي لدعم الإصلاحات في القطاع المالي والمصرفي فيها، بلغت قيمتها 26.48 مليون د.ع.ح. وبلغت قيمة المعونة الفنية المقدمة في إطارها للدول الثلاث 540 ألف د.ع.ح. وقدم الصندوق قرصاً تعويضياً لتونس بمبلغ 3.45 مليون د.ع.ح. لمواجهة الوضع الطارئ في ميزان مدفوعاتها الناجم عن ارتفاع قيمة وارداتها من الحبوب بسبب الظروف المناخية غير المواتية. كما قدم كذلك قرضين إلى مصر أحدهما تعويضي، والآخر تلقائي بلغت قيمتهما الإجمالية 39.375 مليون د.ع.ح. وذلك للمساهمة في تمويل العجز في ميزان مدفوعاتها الناجم عن التأثيرات السلبية للتطورات الأخيرة في الساحة الدولية.

كما كثف الصندوق خلال عام 2001 اتصالاته مع الدول الأعضاء حيث أجرى مشاورات حول طلبات تقديم قروض جديدة في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي مع السلطات في كل من الأردن والمغرب وتونس وجيبوتي. كما شملت المشاورات مع الدول كذلك مراجعة تنفيذ القروض المقدمة في السابق ضمن التسهيل لكل من الأردن ومصر والجزائر واليمن، بالإضافة إلى مراجعة تنفيذ البرنامج التصحيحي المدعوم بالقرض الممتد مع جيبوتي.

وفي مجال الاستثمار، واصل الصندوق نشاطه الاستثماري خلال عام 2001 حيث اتسم أداء الاقتصاد العالمي بالركود، وشهدت الأسواق المالية العالمية تدهوراً في أسعار الأسهم، وانخفضت

* يعادل الدينار العربي الحسابي ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي. وقد بلغ سعر صرف د.ع.ح. مقابل الدولار الأمريكي 3.770187 كما في 31 ديسمبر 2001 (3.908724 دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2000).

أسعار الفائدة إلى مستويات لم تبلغها منذ فترة طويلة. وفي ظل هذه الظروف تمت إدارة أموال الصندوق وفقاً للسياسة الاستثمارية العامة التي حددها الصندوق لنفسه وطورها، وذلك من خلال محفظة الأموال السائلة التي يديرها داخلياً ومحافظ الاستثمار المدارة من قبل مدراء محافظ خارجيين. وقد تم تحقيق عائد على المحفظتين يعتبر مجزياً في ظل المناخ الذي ساد الأسواق المالية العالمية في عام 2001 والانخفاض الكبير في أسعار الفائدة العالمية.

كما استمر الصندوق في المحافظة على اتساق توزيع مكونات محافظه الاستثمارية مع مكونات وحدة حقوق السحب الخاصة للحفاظ على موارده من التقلبات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة. وتم في أواخر عام 2001 البدء بالاستثمار في محافظ الاستثمارات البديلة التي تم اختيارها في إطار معايير متحفظة تهدف إلى زيادة العائد على الاستثمار بمعدلات ملائمة ضمن الحدود المقبولة للمخاطر.

كما واصل الصندوق من ناحية أخرى، توسيع وتطوير نشاطه في مجال قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية حيث شهد هذا النشاط توسعاً ملحوظاً خلال العام. وبالإضافة إلى ذلك، واصل الصندوق قيامه بإدارة عدد من المحافظ الاستثمارية لبرنامج تمويل التجارة العربية، وصندوق تقاعد العاملين بالصندوق، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية.

وفي مجال أسواق الأوراق المالية العربية، واصل الصندوق جهوده لتوسيع وتطوير قاعدة بيانات الأسواق المالية لتشمل جميع البورصات العربية حيث استكمل الصندوق، في هذا الصدد، إجراءات انضمام سوقي الأوراق المالية في كل من أبوظبي ودبي بدولة الإمارات، بالإضافة إلى أسواق الأوراق المالية في كل من قطر والسودان والجزائر والعراق وفلسطين ليصل بذلك عدد الأسواق المشاركة في القاعدة إلى ستة عشر سوقاً. وقد واصل الصندوق إصدار النشرات الفصلية حول نشاط الأسواق المشاركة في القاعدة. ويجري العمل حالياً على تطوير التعامل مع الأسواق العربية بما يمكن من جمع البيانات عن نشاطاتها وإتاحتها للمهتمين بصورة يومية في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت.

ومن جهة أخرى، وفي إطار التوجيه الذي حدده مجلس المحافظين في قراره رقم (5) لسنة 1995، وبناءً على قرار مجلس المديرين التنفيذيين، شهد عام 2001 انتقال كامل ملكية الشركة العربية لتقييم الملاحة الائتمانية إلى شركة فيتش التي كانت حصتها قبل ذلك تمثل 60 في المائة من رأس المال وذلك في ضوء نجاح مساهمة الصندوق في إنشاء الشركة وتحقيق الهدف المنشود

منها، والتزام شركة فينتش بمواصلة وتعزيز وجودها في المنطقة العربية وتطوير أعمال تقييم الملاء للأسواق العربية.

وفي مجال التدريب، واصل الصندوق جهوده لتوسيع وتكثيف نشاط معهد السياسات الاقتصادية لإتاحة فرص التدريب المتخصص للكوادر الفنية في الأجهزة النقدية والمالية في الدول العربية، وذلك من خلال الاستمرار في تقديم دورات في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك مع صندوق النقد الدولي، والذي تم تجديد العمل به لمدة أربع سنوات قادمة. وفي هذا الإطار، نظم الصندوق أحد عشر دورة تدريبية وحلقتي عمل، وقد استفاد من هذه الدورات وحلقتي العمل 435 متدرباً من الدول الأعضاء.

كما شارك الصندوق في إطار سلسلة الندوات المشتركة التي يعقدها بالاشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في تنظيم ندوة عام 2001 وكان موضوعها "التأثيرات المالية والاجتماعية لقيام القطاع الخاص بتمويل مشاريع البنية الأساسية والاجتماعية".

وفي مجال التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، شارك الصندوق في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001، وتولى، كالمعتاد، تحرير وإخراجه وإصداره وتوزيعه في مواعده. ومن موقعه كأمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، تولى الصندوق مهام التنظيم والإعداد الفني والإداري لاجتماع المكتب الدائم، واجتماعات الدورة الخامسة والعشرين للمجلس، والاجتماع العاشر للجنة الرقابة المصرفية.

كذلك، استمر الصندوق في الاضطلاع بمهام إدارة الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة التي كلفه بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك شارك الصندوق، بصفة مراقب، في اجتماعات المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد بالدوحة. كما حرص الصندوق على تعزيز علاقات التعاون والتنسيق التي تربطه بعدد من المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين.

وفي مجال اهتمامه المتصل بتشجيع وتنمية المبادلات التجارية فيما بين الدول العربية، واصل الصندوق خلال عام 2001 تدعيم وتعزيز علاقات التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية. كما استمر في تقديم خدماته المتخصصة للبرنامج على الوجه الذي ساعد في تطوير وتدعيم نشاط البرنامج.

وقد استمر التوسع في أعمال البرنامج حيث تم خلال العام تسمية 10 وكالات وطنية جديدة. كما تم إبرام 24 اتفاقية لإعادة تمويل صفقات تجارية عربية بلغت قيمتها خلال العام نحو 338 مليون دولار أمريكي. وبالإضافة إلى ذلك، نظم البرنامج لقاءين للمصدرين والمستوردين العرب في مجال قطاع مواد البناء وفي مجال مستلزمات الإنتاج الزراعي، تم عقدهما في بيروت ودمشق على التوالي.

وقام الصندوق خلال العام بإجراء عدد من الدراسات، وواصل إصدار النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية، إلى جانب إصداره النشرات الإحصائية التي تغطي مجالات النقد والائتمان، والحسابات القومية، والمالية العامة، وموازن المدفوعات والدين العام الخارجي، وأسعار الصرف، والتجارة الخارجية.

مقدمة

تضع اتفاقية صندوق النقد العربي النشاط الإقراضي على رأس قائمة الوسائل المتاحة له استخدامها لتحقيق أهداف إنشائه. ويقوم الصندوق بممارسة هذا النشاط من خلال التسهيلات الائتمانية المختلفة التي يوفرها للدول الأعضاء المؤهلة للاقتراض منه. ويصاحب تقديم معظم هذه التسهيلات إجراء المشاورات مع السلطات المختصة في الدول المقترضة للاتفاق معها على السياسات والإجراءات المناسبة لمعالجة وإصلاح أوضاعها الاقتصادية بالإضافة إلى متابعة تنفيذها.

ويقدم الصندوق تسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء وفقاً لأحكام "سياسة وإجراءات الإقراض" المعتمدة لديه، وذلك في شكل قروض متفاوتة الآجال ومتسمة بالتيشير. وتجدر الإشارة في هذا المجال، إلى أن الصندوق قد قام في عام 2000 بإجراء تخفيض في معدلات الفائدة السارية على قروضه وذلك لضمان استمرار عنصر التيسير فيها.

أنواع

التسهيلات

تتدرج التسهيلات التي يقدمها الصندوق ضمن إطارين، يتعلق أولهما باهتمامات الصندوق التقليدية في مجال المساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول المؤهلة للاقتراض، وما يتصل بذلك من تشاور واتفاق حول الإصلاحات الاقتصادية الضرورية والتي تكون في مجملها مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية الكلية في البلد المعني. أما الإطار الآخر، وهو الذي تم استحداثه مؤخراً، فيتعلق بالتسهيلات المقدمة لدعم إصلاحات قطاعية في طبيعتها. وتركز التسهيلات المقدمة ضمن هذا الإطار حالياً على دعم الإصلاحات التي تنفذها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي.

وتشمل التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق للمساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول الأعضاء أربعة أنواع من القروض، تتفاوت أحجامها وشروط منحها وآجال استحقاقها حسب طبيعة وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة العضو المؤهلة للاقتراض. وأول أنواع هذه القروض هو **القرض التلقائي** والذي يقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من اكتتابها في رأسمال الصندوق المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. ويبلغ أجل هذا القرض ثلاث سنوات، ولا يشترط للحصول عليه، اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج إصلاحية لتخفيف العجز في ميزان مدفوعاتها طالما أنه لا يوجد بذمتها قروض مشروطة عادية أو ممتدة.

أما إذا كان بذمة الدولة قروض عادية أو ممتدة، فإن منح القرض التلقائي يخضع عندها للشروط المطبقة على تلك القروض، وتتم إضافة حدوده إلى حدود القرض المشروط المعني.

والنوع الثاني هو **القرض العادي** والذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملة القابلة للتحويل، وبعد أن تكون قد استنفدت حقوقها التلقائية في الاقتراض من مؤسسات الإقراض الدولية أو الإقليمية المشابهة. ويقدم هذا القرض عادة بحدود 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. ويمكن توسيعه كحد أقصى إلى 175 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. ويشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج إصلاح مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. وتستهدف السياسات والإجراءات المضمنة في البرنامج العمل على تخفيف العجز في ميزان المدفوعات. ويشرف الصندوق على متابعة تنفيذ البرنامج، حيث يتوقف سحب الدفعات اللاحقة من القرض على التنفيذ المرضي للسياسات والإجراءات المتفق عليها، كما هو شأن كافة القروض المشروطة الأخرى. وتسدد كل دفعة من القرض العادي خلال خمس سنوات من تاريخ سحبها.

أما النوع الثالث من القروض فهو **القرض الممتد** الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز كبير ومزمن في ميزان مدفوعاتها ناجم عن خلل هيكلية في اقتصادها. ويشترط لتقديم هذا القرض، بالإضافة إلى شرط استنفاد الحقوق التلقائية في الاقتراض لدى مؤسسات الإقراض الدولية أو الإقليمية المشابهة، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج إصلاح هيكلية يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين وذلك بهدف إيجاد حل ملائم لمشكلاتها. ويقدم القرض الممتد عادة بحدود 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. ويبلغ الحد الأقصى له في حالة توسيعه بإضافة حدود القرض التلقائي 250 في المائة. وتسدد كل دفعة منه خلال سبع سنوات من تاريخ سحبها.

والنوع الرابع من هذه القروض هو **القرض التعويضي** الذي يقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان مدفوعاتها ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل. ويبلغ الحد الأقصى لهذا القرض والذي يقدم بأجل ثلاث سنوات 50 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. ويشترط للحصول عليه أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً.

أما التسهيلات التي تقدم لدعم الإصلاحات القطاعية فتتمثل في تسهيل التصحيح الهيكلي الذي تقتصر تغطيته في الوقت الحالي على القطاع المالي والمصرفي. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التسهيل والذي أدخل العمل به في عام 1998 وجد قبولاً واهتماماً كبيرين من الدول الأعضاء. ويعكس ذلك متابعة الصندوق لأوضاع دوله الأعضاء واحتياجاتها حيث يلاحظ تحول الزخم الإصلاحي فيها في السنوات الأخيرة باتجاه الإصلاحات الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد، بعد أن حققت سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية نتائج طيبة في العديد منها. ولقد جاء تركيز الصندوق على استحداث التسهيل، وتوجيهه خلال المرحلة الحالية لدعم الإصلاحات المنفذة في القطاع المالي والمصرفي، منسجماً مع اهتمام الدول الأعضاء المتزايد بإصلاح أوضاع هذا القطاع الهام.

ويشترط لتقديم التسهيل، أن يكون البلد العضو المقترض قد بدأ بمباشرة جهود التصحيح الهيكلي، وحقق قدراً معقولاً من الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج تصحيح هيكلي في القطاع المالي والمصرفي يشرف الصندوق علي متابعة تنفيذه. وكان الصندوق قد حدد في البداية سقف هذا التسهيل بما يساوي 75 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. وفي ضوء ما وجدته التسهيل من اهتمام من قبل الدول الأعضاء، والذي تمثل في قيام سبع منها بالاقتراض بكامل السقف المحدد للتسهيل، وافق مجلس محافظي الصندوق في أبريل 2001 على رفع سقف تسهيل التصحيح الهيكلي إلى 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه، ومن أجل إضفاء المزيد من المرونة على استخدام التسهيل، فإن مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق كان قد وافق في مارس 2001 على تعديل أسلوب سداد القرض المقدم في إطار التسهيل، بحيث تسدد كل دفعة منه على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها بدلاً عن سداد كامل القرض خلال فترة أقصاها أربع سنوات من تاريخ سحب الدفعة الأولى كما كان معمولاً به ابتدائياً.

ويعتبر التسهيل مكماً للقروض الأخرى التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء، ذلك أن الدولة العضو المستفيدة منه تحتفظ بفرص الاستفادة من القروض الأخرى وفقاً لأحكام سياسة وإجراءات الإقراض. كما أنه يمكن للدولة العضو غير المنتمية من القروض الأخرى أن تستفيد من هذا التسهيل إذا توفرت لديها شروط الأهلية.

وينفرد تسهيل التصحيح الهيكلي من بين التسهيلات الأخرى التي يوفرها الصندوق للدول الأعضاء، في كونه يشتمل على عنصر المعونة الفنية. فهو يتكون من قرض بواقع 98 في المائة ومنحة للمعونة الفنية بواقع 2 في المائة من قيمته الإجمالية. ويشترط، وفقاً للقواعد المنظمة

للتسهيل، أن تكون الإصلاحات الهيكلية المستهدفة تنفيذها باستخدام المعونة الفنية هي إصلاحات ممهدة أو مكتملة لما يستهدف التمويل المباشر المساعدة في تنفيذه من إصلاحات.

وبأخذ التسهيل في الاعتبار، يصل الحد الأقصى الكلي لما يمكن أن تحصل عليه الدولة العضو من قروض حالياً إلى 425 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملة القابلة للتحويل، مضافاً إليه 50 في المائة من الاكتتاب في حالة تأهلها للحصول على قرض تعويضي.

شهد العام 2001 توسعاً ملحوظاً لنشاط الصندوق الإقراضي، عكس الاهتمام الذي يوليه لهذا الجانب الهام من أنشطته، وجهوده المستمرة للتجاوب مع احتياجات دوله الأعضاء في ظل التطورات والظروف المتغيرة في البيئة الاقتصادية الدولية. وقد تسارعت وتيرة النشاط الإقراضي خلال الربع الأخير من العام في ضوء الانعكاسات السالبة لأحداث 11 سبتمبر 2001 على النشاط الاقتصادي الدولي وما صاحب ذلك من اضطراب في الأسواق المالية الدولية وتقلص في حجم التدفقات المالية المتجهة للأسواق الناشئة. وفي ظل هذه الظروف، حرص الصندوق على الاستجابة الفاعلة للمساهمة في سد احتياجات دوله الأعضاء ومساندة جهودها في دعم النمو ومواصلة مسيرة الإصلاح، وذلك بالقدر الذي سمحت به موارده ووسائله المتاحة، حيث قدم في هذا الإطار خلال الربع الأخير من العام، أربعة قروض بلغت قيمتها الإجمالية 49.6 مليون د.ع.ج، أي ما يوازي 187.5 مليون دولار أمريكي لمصر وتونس، وبواقع قرضين لكل منهما.

القروض والسحب والسداد

وقد بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق خلال عام 2001 ستة قروض بقيمة إجمالية قدرها 69.305 مليون د.ع.ج. حيث قدم الصندوق، ضمن تسهيل التصحيح الهيكلي، ثلاثة قروض جديدة للأردن والمغرب وتونس لدعم الإصلاحات المتفق عليها في القطاع المالي والمصرفي فيها. وقد بلغت القيمة الإجمالية لهذه القروض الثلاثة 26.480 مليون د.ع.ج، بينما بلغت قيمة منح المعونة الفنية المقدمة في إطارها إلى الدول الثلاث 540 ألف د.ع.ج.

وقدم الصندوق قرضاً تعويضياً لتونس بقيمة 3.450 مليون د.ع.ج. وذلك للمساهمة في مواجهة الوضع الطارئ في ميزان المدفوعات لعام 2000 الناجم عن ارتفاع قيمة الواردات من الحبوب في أعقاب الجفاف الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، وعلى وجه الخصوص إنتاج الحبوب الرئيسية الذي انخفض بنحو 40 في المائة في عام 2000 مقارنة بالعام السابق.

كما قدم الصندوق كذلك قرضين لمصر أحدهما تعويضي قيمته 15.750 مليون د.ع.ج. والآخر تلقائي، هو الأول من نوعه منذ عام 1978، قيمته 23.625 مليون د.ع.ج. وذلك للمساهمة في

تمويل العجز المقدر في ميزان المدفوعات لعام 2002/2001، والناجم عن الانخفاض الملحوظ في عائدات الصادرات السلعية بشقيها النفطي وغير النفطي وعائدات الصادرات من الخدمات وعلى وجه الخصوص عائدات السياحة، والنقل، والخدمات الأخرى غير الحكومية. ويعزى ذلك الانخفاض إلى التأثيرات السالبة للتطورات الأخيرة في الساحة الدولية على النشاط الاقتصادي الدولي وعلى التجارة الدولية.

جدول رقم (1) القروض المقدمة خلال عام 2001

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نوع القرض	قيمة القرض
الأردن	تسهيل التصحيح الهيكلي	5,214
المغرب	تسهيل التصحيح الهيكلي	14,504
مصر	تعويضي	15,750
مصر	تلقائي	23,625
تونس	تعويضي	3,450
تونس	تسهيل التصحيح الهيكلي	6,762
المجموع		69,305

وبالإضافة إلى هذه القروض الجديدة تم السحب على القرض المقدم في السابق لمصر ضمن تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي. وفي ضوء ذلك بلغ إجمالي السحب من موارد الصندوق المتاحة للإقراض خلال عام 2001 ما قيمته 73.629 مليون د.ع.ح. وهو ما يزيد بنحو 56 في المائة عن مستوى السحب على القروض في عام 2000.

وفي المقابل، بلغ إجمالي ما تسلمه الصندوق خلال عام 2001 من تسديدات لأقساط القروض السابقة المستحقة السداد 45.091 مليون د.ع.ح. وقد قامت بسداد هذه الأقساط تسع من الدول المقترضة هي الأردن والمغرب وتونس والجزائر وجيبوتي ولبنان وموريتانيا واليمن والسودان.

وفي ضوء ما تقدم بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة في نهاية عام 2001 ما قيمته 278.997 مليون د.ع.ح. تمثل نحو 87.5 في المائة من رأس المال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل متجاوزاً بذلك المستوى الذي بلغه في نهاية عام 2000، والذي كان يعادل 78.6 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل.

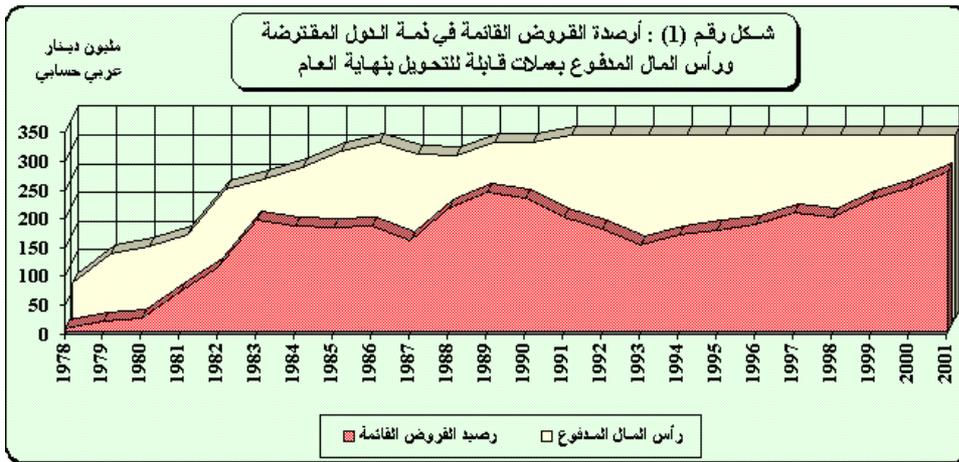
جدول رقم (2)

السحب والسياد من القروض خلال عام 2001

(ألف دينار عربي حسابي)

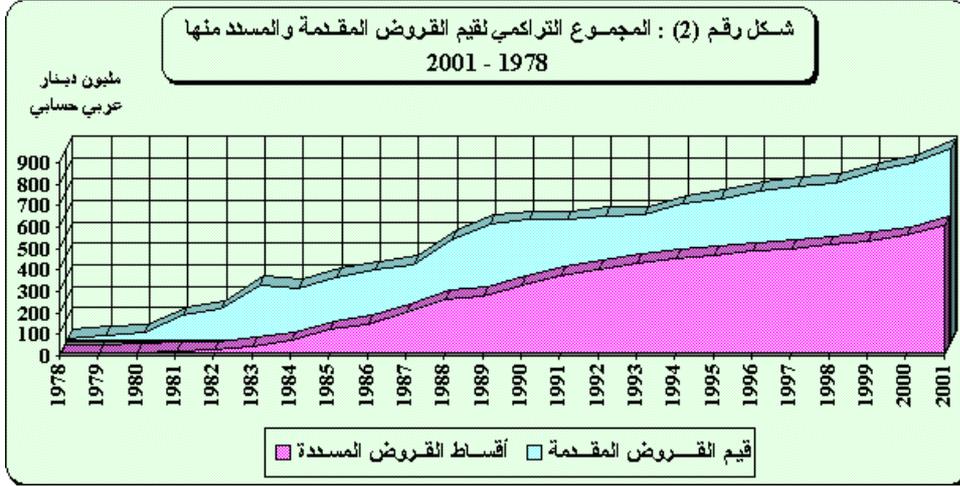
السياد	السحب		الدولة
	المجموع	من القروض السابقة	
4,889	5,214		الأردن
4,676	7,252		المغرب
	50,951	11,576	مصر
3,602	10,212		تونس
20,756	0		الجزائر
30	0		جيبوتي
1,838	0		لبنان
1,147	0		موريتانيا
8,039	0		اليمن
114			السودان
45,091	73,629	11,576	المجموع

وقد بلغ إجمالي القروض الملتزم بها من قبل الصندوق، والذي يساوي رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليه المبالغ غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها نحو 300.630 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2001. وهو ما يعادل نحو 94.3 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل.



وبنهاية عام 2001 ارتفع عدد القروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978 إلى 121 قرصاً بقيمة إجمالية تبلغ نحو 896.9 مليون د.ع.ح. أو ما

يعادل نحو 3.4 مليار دولار أمريكي. واستفادت من هذه المبالغ ثلاث عشرة دولة من الدول الأعضاء.



ومن ناحية أخرى، فقد بلغ إجمالي السحوبات على المعونة الفنية المقدمة في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي 628 ألف دينار عربي حسابي استفاد منها كل من الأردن والمغرب وتونس ومصر، كما هو موضح في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)
المعونة الفنية المصاحبة لقروض تسميل التصحيح الهيكلي
والمدفوعة خلال عام 2001

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	قيمة المعونة الفنية
الأردن	106
المغرب	148
مصر	236
تونس	138
المجموع	628

تركز الجانب الأكبر من المشاورات التي أجرتها بعثات الصندوق الموفدة للدول الأعضاء المقترضة حول محور تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي. ولقد دارت المشاورات حول طلبات القروض الجديدة المقدمة في إطار سقف التسهيل الموسع مع كل من الأردن والمغرب وتونس. كما شملت المشاورات مراجعة تنفيذ القروض المقدمة في السابق ضمن التسهيل لكل من الأردن ومصر.

**المشاورات مع
الدول الأعضاء**

وفي هذا الخصوص وبالنسبة للأردن، اتضح من خلال مراجعة تنفيذ البرنامج المدعوم بالقرض الأول المقدم ضمن تسهيل التصحيح الهيكلي، أن التنفيذ كان مرضياً بوجه عام على الرغم من التأخير في تنفيذ بعض الإجراءات المضمنة في البرنامج الذي يعزى إلى عوامل خارجة عن إرادة السلطات. فقد عمل البنك المركزي على استصدار قانون البنوك الجديد، وقانون مؤسسة ضمان الودائع، وياشر خطوات إصدار القانون الثالث المتعلق بالدين العام. كذلك اتخذ الإجراءات المنقح عليها لإنشاء نظام المدفوعات، وأكمل خطوات اختيار الجهة الخارجية المناط بها إنشاء النظام وتوفير البرمجيات التي يركز عليها. كذلك شرع البنك المركزي في تنفيذ برنامج زمني لتبني نظام صناع السوق، وأصدر في هذا الإطار تعليمات مفصلة للبنوك بغرض اعتماد عدد منها كمتعاملين رئيسيين وصناع سوق في مجال الأوراق المالية الحكومية. كما اتخذ البنك خطوات عملية لتطوير العمل في مجال الرقابة المصرفية، بما في ذلك إصدار تعليمات جديدة تتوافق مع أحكام قانون البنوك الجديد، ووضع الأدلة لمفتشي الرقابة حول الموضوعات المنقح عليها مثل تدقيق الحاسوب، والتفتيش الميداني. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ البنك المركزي عدداً من الخطوات والإجراءات لتحفيز وتطوير النشاط المصرفي لتعزيز منعة وسلامة المصارف وتدعيم مقدراتها على حسن إدارة موجوداتها.

وفي ضوء هذا التنفيذ المرضي لبرنامج القرض الأول، وبالاستناد إلى الرغبة التي أبدتها السلطات لمواصلة الإصلاحات الهيكلية من أجل المحافظة على الإنجازات التي تحققت واستكمالها وتعميقها، دارت المشاورات بين الصندوق والسلطات الأردنية حول برنامج جديد لإصلاح القطاع المالي والمصرفي يتم تنفيذه خلال الفترة يونيو 2001 - يونيو 2002، ويتم دعمه بقرض ثان ضمن تسهيل التصحيح الهيكلي. وشملت الإصلاحات المضمنة في هذا البرنامج الجوانب والمجالات التالية:

- إدخال مزيد من الإصلاحات المنهجية لزيادة كفاءة استخدام الأدوات النقدية وتحسين أسلوب إدارة السياسة النقدية.
- استكمال الخطوات اللازمة لإنشاء نظام إلكتروني حديث للمدفوعات الفورية الإجمالية.
- تطوير نظام تسوية وتفاصيل الأوراق المالية بتنفيذ المرحلة الأولى لإنشاء وتطبيق نظام القيد الدفترية.
- تطوير سوق ما بين البنوك بدراسة إمكانية إدخال العمل باتفاقية عامة لإعادة الشراء.
- مواصلة الإصلاحات في مجال الرقابة المصرفية باتخاذ إجراءات إضافية مكملة تتماشى مع المعايير الدولية الحالية.

- تدريب وتأهيل القوى البشرية في البنك المركزي وفي الجهاز المصرفي، وتوفير البرمجيات وأجهزة الحاسوب اللازمة، على اعتبار أن ذلك يشكل حجر الزاوية في إنجاح الإصلاحات التي يعتمدها البنك المركزي لتنفيذها لتطوير القطاع المالي والمصرفي في الأردن.

وبالنسبة للمغرب، فقد تناولت المشاورات سبل تعزيز النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها على صعيد إصلاح القطاع المالي والمصرفي، والتي ساهم الصندوق في دعمها بالقرض الأول ضمن التسهيل الهيكلي. وضمن هذا السياق، تم التوصل إلى اتفاق مع السلطات المغربية حول برنامج جديد مكمل للإصلاحات في القطاع المالي والمصرفي يتم دعمه بالقرض الثاني في إطار السقف الموسع للتسهيل. وتشمل الإصلاحات الواردة في البرنامج ما يلي:

- تقوية وتعزيز استقلالية البنك المركزي.
- تحسين أداء الرقابة في سوق رأس المال من خلال توسيع صلاحيات وتقوية أساليب عمل مجلس القيم المنقولة.
- تعزيز الرقابة والإشراف على قطاع التأمين بهدف رفع فاعليته وتحسين أدائه في تعبئة الموارد المالية.

وتجدر الإشارة، إلى أن الإصلاحات المدرجة في مجال استقلالية البنك المركزي ستشمل قيام السلطات المغربية بالعمل على:

- وقف تقديم أي تسهيلات جديدة للخرينة من قبل البنك المركزي، وذلك كمرحلة أولى للفصل بين السياسة النقدية والسياسة المالية.
- إلغاء مساهمة البنك المركزي في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية، بحيث تقوم السلطات بالتخلي عن مساهماتها في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية وكذلك التخلي عن عضويتها في مجالس إدارة بعض هذه المؤسسات.
- تعزيز استقلالية بنك المغرب في مجال الإشراف والرقابة على النظام المصرفي، وذلك من خلال إدخال مجموعة من التعديلات في النظام الأساسي لبنك المغرب وفي القانون المصرفي لعام 1993، بهدف تقوية صلاحيات البنك المركزي، وتوضيح دوره في مجال الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي.

وبالنسبة لتونس، يذكر أن الصندوق قد دعم برنامج الإصلاحات في القطاع المالي والمصرفي بالقرض الأول في إطار التسهيل الهيكلي. وشملت تلك الإصلاحات والتي تم تنفيذها بشكل مرض: تسوية القروض المتعثرة لمؤسسات القطاع العام تجاه البنوك، وإعادة تأهيل البنوك وتحسين إدارتها، حيث تم دمج اثنين من بنوك التنمية هما بنك التنمية للاقتصاد التونسي والبنك القومي

للتتمية السياحية في الشركة التونسية للبنك. كما شملت إنشاء نظام إلكتروني للمقاصة يمكن من تسوية المعاملات خلال 48 ساعة في كافة أنحاء القطر التونسي من خلال غرفة مقاصة واحدة. ويقوم النظام على التبادل الإلكتروني لصور الشيكات والتحويلات.

وعلى الرغم من تلك الإنجازات، فما زال القطاع يواجه عدداً من الصعوبات التي تحد من قيامه بمهامه المطلوبة. وتتمثل هذه الصعوبات في ضعف المنافسة، والقيود الإدارية على تسيير البنوك الحكومية، وارتفاع تكلفة الوساطة المالية، والحاجة إلى توفير التمويل طويل الأجل للقطاعات الإنتاجية.

في ضوء هذه الخلفية، تم التوصل خلال المشاورات بين الصندوق والسلطات التونسية إلى اتفاق حول برنامج جديد للإصلاح الهيكلي لعام 2002، يتضمن إصلاحات تدعم وتكمل الجهود الرامية للانتقال إلى جهاز مصرفي ومالي عصري وكفاء، ويتم دعم البرنامج بالقرض الثاني في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي. وتركز الإصلاحات المضمنة في البرنامج على محورين رئيسيين هما:

- إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وعصرنته، وذلك من خلال تنقيح القانون المنظم للنشاط المصرفي بهدف إزالة الفروق بين مختلف أنواع البنوك، والاتجاه نحو العمل بمفهوم البنوك الشاملة، مع إدخال أحكام جديدة تفصل بين مسؤولية الرقابة ومسؤولية الإشراف على البنوك الحكومية، بغية إعطاء هذه البنوك المزيد من الاستقلالية والمرونة في إدارة مواردها المالية والبشرية، وتمكينها من المنافسة مع البنوك الخاصة.

- إصلاح قطاع التأمين، وذلك من خلال تدعيم القاعدة المالية لمؤسسات التأمين، ومراجعة التشريعات الخاصة ببعض أنواع التأمين كتأمين السيارات والتأمين الفلاحي، والتأمين على الحياة، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمؤمن لهم، وتعزيز الرقابة على التأمين نظراً لأهميتها في حماية حقوق المؤمن لهم، وذلك بهدف تمكين هذا القطاع من توفير التمويل طويل الأجل للأنشطة الإنتاجية وتنشيط السوق المالي.

وبالنسبة لمصر، دارت المشاورات في محور تسهيل التصحيح الهيكلي حول متابعة تنفيذ البرنامج المتفق عليه مع السلطات المصرية لعام 2001 والمدعوم بالقرض الأول من التسهيل. ويذكر أن البرنامج تضمن مجموعة من الإصلاحات تستهدف تعزيز قدرات البنك المركزي في ثلاثة جوانب هي: تطوير السياسة النقدية من خلال دعم استخدام الأدوات والوسائل غير المباشرة في إدارة السيولة، وتعزيز الرقابة الاحترازية على المصارف إضافة إلى تحديث وتطوير نظم إدارة البيانات ومعالجتها في البنك المركزي.

ولقد أظهرت المتابعة أن تنفيذ البرنامج كان مرضياً بشكل عام. فعلى صعيد تطوير إدارة السياسة النقدية، تم اعتماد مشروع يهدف إلى استحداث العمل بنظام القيد الدفترى للأوراق المالية الحكومية. كما تم اتخاذ إجراءات لتطوير آلية الاحتياطي الإلزامي بما في ذلك دراسة تعديل فترة احتساب الاحتياطي لتكون أسبوعين بدلاً عن أسبوع. كذلك باشرت السلطات باستخدام عمليات الريبو الليلة واحدة، بالإضافة إلى تعزيز جوانب الشفافية من خلال نشر المعلومات عن عمليات السوق المفتوحة، والإحصاءات النقدية والمصرفية بشكل منتظم عبر شبكة الإنترنت وشاشة رويترز.

وعلى صعيد الرقابة على المصارف، تم حدوث تقدم فيما يتعلق بمكننة أعمال إدارة الرقابة المصرفية، بما يمهد للوصول إلى نظام انتقال إلكتروني للبيانات والمعلومات والقوائم من المصارف إلى إدارة الرقابة، ومعالجتها لدى هذه الإدارة واستخراج تقارير تقييم موحدة. كذلك تم إدخال بعض الضوابط التشريعية الجديدة مثل العمل بمفاهيم الرقابة المجمعمة، ووضع ضوابط بشأن فتح الحسابات ومزاولة العمليات المصرفية، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز جوانب القيام بالتدقيق الداخلي من قبل البنوك.

وأخيراً، وعلى صعيد إدارة ومعالجة البيانات داخل البنك المركزي، فقد تم تنفيذ الإجراءات المنقو عليها من خلال تبني استراتيجية شاملة للمكننة، وإنشاء شبكات داخلية والتوسع في استخدام الحاسبات والبرمجيات الحديثة.

من جانب آخر، وفيما يتعلق بمحور الإصلاحات المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية الكلية، أجرى الصندوق مشاورات مع لبنان حول التوجه الجديد الذي تبنته السلطات اللبنانية، بهدف الحد من تفاقم الوضع الاقتصادي كما تعكسه الاختلالات المالية المتنامية، والارتفاع المستمر في الدين العام وخدمته. ويستهدف هذا التوجه تحقيق ثلاثة أمور رئيسية، أولها تصحيح وضع المالية العامة وتنفيذ برنامج للخصخصة توجه إيراداته لإطفاء جزء من المديونية الحكومية بما يحقق تخفيضاً في حجم الدين العام. أما الأمر الثاني فهو تنشيط الاقتصاد ورفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. والأمر الثالث والأخير هو المحافظة على الاستقرار الكلي في الاقتصاد، وعلى استقرار أسعار الصرف، بالإبقاء على معدل التضخم في مستوى منخفض، ورفع مستوى الاحتياطيات الخارجية.

ولقد أوضحت بعثة الصندوق خلال المشاورات أن توجهات الحكومة الجديدة تعتبر خطوة إيجابية أولى نحو إصلاح الأوضاع الاقتصادية، حيث تعكس وجود الإدراك والقناعة بعدم قابلية الأوضاع

للاستمرار، مع وجود ذلك الحجم من الاختلالات في الاقتصاد. كما أعربت عن اعتقادها بضرورة استكمال هذا التوجه من خلال وضع برنامج تصحيح هيكلي، يحدد الأهداف العامة التي يتم السعي للوصول إليها في المدى المتوسط، مع وضع برنامج زمني مفصل في إطار تلك الأهداف العامة للإجراءات التي يتعين اتخاذها في المدى القصير. وبينت أن من المهم أن يحظى هذا البرنامج بأقصى دعم ممكن من الموارد المالية الميسرة من المجموعة الدولية لتسهيل عملية الإصلاح في المرحلة الانتقالية. ويعتبر ذلك هاماً للحفاظ على عنصر الثقة في سلامة التوجهات الاقتصادية إلى حين بدء ظهور النتائج الإيجابية للتصحيح، خاصة وأن موارد الخصخصة التي يعول عليها كثيراً في إنقاص حجم الدين في لبنان ربما تستغرق إجراءاتها وقت أطول مما هو محدد له.

وبالإضافة إلى ما تقدم ذكره أعلاه، يُشار إلى أن الصندوق أوفد بعثة مشاورات إلى جيبوتي لمتابعة تنفيذ البرنامج التصحيحي المدعوم بالقرض الممتد، وكذلك الاتفاق على برنامج للإصلاحات الهيكلية في القطاع المالي والمصرفي يدعمه قرض ضمن تسهيل التصحيح الهيكلي. كما أوفد الصندوق بعثتي مشاورات ومتابعة إلى كل من الجزائر واليمن للوقوف على سير تنفيذ البرنامجين الإصلاحيين المتفق عليهما مع الدولتين في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي. ومن المنتظر اكتمال عرض ملفات هذه القروض والتقارير بشأنها خلال الجزء الأول من عام 2002.

بلغ إجمالي أقساط القروض متأخرة السداد والفوائد المتأخرة التراكمية المستحقة عليها في نهاية عام 2001 على الدول الأعضاء الثلاث المتأخرة في سداد التزاماتها 158.2 مليون د.ع.ج. ويتكون هذا المبلغ من 64.7 مليون د.ع.ج. عبارة عن أقساط القروض متأخرة السداد على كل من الصومال والعراق والتي تمثل حوالي 20 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل، والفوائد المتأخرة التراكمية على تلك الأقساط البالغة 74 مليون د.ع.ج.، بالإضافة إلى أقساط الفوائد المستحقة غير المسددة والفوائد التأخيرية المجنبة في حالة السودان البالغة 19.501 مليون د.ع.ج. كما هو موضح في جدول رقم (4).

جدول رقم (4)

أقساط القروض والفوائد متأخرة السداد

كما في 31 ديسمبر 2001

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	الأقساط المتأخرة	الفوائد المتأخرة التراكمية	مجموع المتأخرات
السودان *	*	19,501	19,501

41,645	26,768	14,877	الصومال
97,079	47,229	49,850	العراق
158,225	93,498	64,727	المجموع

* تأخر السودان كما في 31 ديسمبر 2001 عن تسديد أربع أقساط شهرية بما مجموعه 6 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 1,550 ألف دينار عربي حسابي). أما الفوائد المتأخرة التراكمية البالغة 19,501 ألف دينار عربي حسابي فتشتمل على مبلغ 18,368 ألف دينار عربي حسابي يمثل الفوائد التأخيرية الجزائية المجنبة وفقاً لمذكرة التقاهم الموقعة مع السودان كما في 12 يوليو 2001.

وكان الصندوق قد وقع مع السلطات السودانية المختصة خلال العام مذكرة تفاهم حول تسوية المتأخرات المستحقة على جمهورية السودان اعتمدها مجلس المحافظين بموجب قراره رقم (7) لسنة 2001 الصادر في 2001/9/29. وكان السودان قد شرع ابتداء من أول يوليو 2001 في تنفيذ التسوية المدرجة في مذكرة التقاهم والقاضية من بين عدة أمور بدفع أقساط شهرية بواقع 1.5 مليون دولار كل شهر. وقد قام السودان بسداد قسطين شهري يوليو وأغسطس 2001 ولكنه توقف بعد ذلك عن تسديد التزاماته المالية وفقاً للتسوية المتفق عليها منذ شهر سبتمبر 2001 وانتهى العام 2001 دون أن يستأنفها.

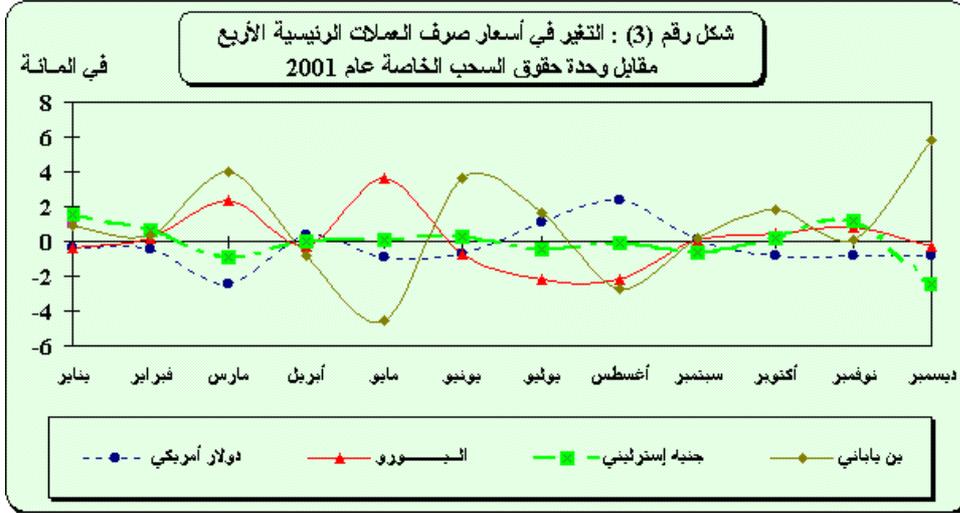
كما يسعى الصندوق من خلال مضاعفة جهوده في دعم البرامج التصحيحية الكلية والهيكلية في الدول الأعضاء المقترضة الأخرى إلى مساعدة هذه الدول في تحسين وتقوية أوضاعها الاقتصادية، وهو الأمر الذي من شأنه أيضاً، تعزيز قدرتها على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها تجاهه.

يعتبر النشاط الاستثماري للصندوق مكملاً لأنشطته الأخرى التي يلتزم بأدائها بحكم الأهداف والصلاحيات التي أوكلتها إليه اتفاقية إنشائه. ويهدف هذا النشاط إلى استغلال الموارد الذاتية التي تتجمع لدى الصندوق، سواء من رأسماله أو الاحتياطيات التي تتراكم لديه، لحين الحاجة إليها للقيام بعملياته الأخرى، بغرض تنميتها للحصول على دخل يساعد الصندوق على تغطية نفقاته وتعزيز احتياطياته، ومن ثم مواده الذاتية. ولتحقيق ذلك أرسى الصندوق معالم سياسة استثمارية تأخذ في الحسبان سلامة الاستثمارات المختارة، وحرية تحويل العملة المستثمر فيها مع اختيار للأصول المستثمر فيها بما يتيح للصندوق تحويلها لنقد عند الحاجة. وبالقدر الذي تسمح به سياسته، يسعى الصندوق لتحقيق أقصى عائد ممكن على الاستثمارات التي يقوم بها، مع المحافظة على الحجم العام لمخاطر المحافظ الاستثمارية ضمن المستوى المقبول. وقد واصل الصندوق خلال عام 2001 نشاطه الاستثماري ملتزماً بالسياسة العامة التي حددها لنفسه، وطورها خلال السنوات الماضية بما يتلاءم مع التغيرات في أوضاع الأسواق المالية العالمية، وما اكتسبه من خبرة خلال الفترة السابقة، وقد تم في آخر عام 2001 البدء بالاستثمار في محافظ الاستثمارات البديلة، حيث تم اختيار هذه المحافظ في إطار معايير متحفظة تهدف إلى زيادة العائد على الاستثمار بمعدلات معقولة، ودون التعرض إلى تقلبات كبيرة، وضمن المستوى المقبول للمخاطر.

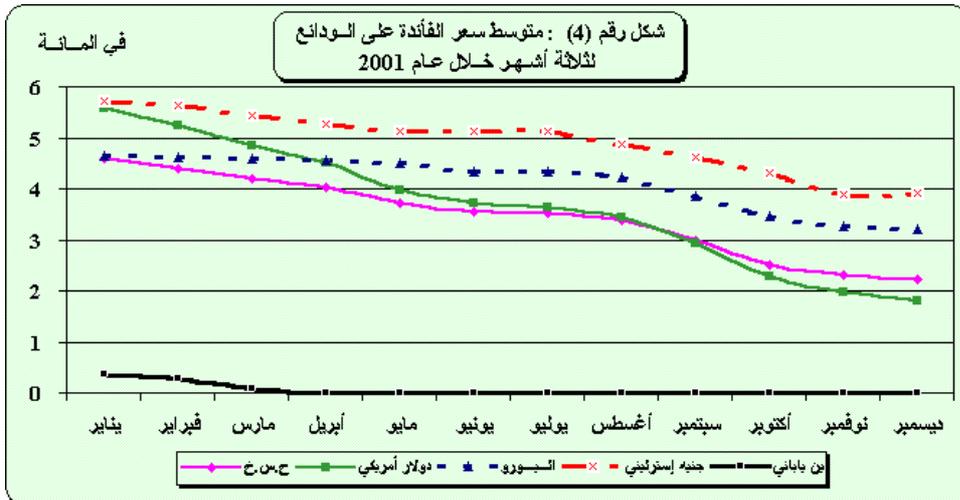
ولعل أهم ما يميز الفترة السابقة هو ما واكبها من حالة ركود في أداء الاقتصاد العالمي، وتدهور أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية، خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، وقيام البنوك المركزية الرئيسية باتخاذ سياسات نقدية متساهلة، تمثلت في تخفيض أسعار الفائدة إلى مستويات لم تصلها منذ فترة طويلة، سعياً نحو تحقيق انتعاش اقتصادي، والخروج من حالة الركود التي عمت كثير من دول العالم.

وقد حرص الصندوق على تحقيق أكبر قدر من الأمان، في مجال التعامل مع المؤسسات المصرفية التي تتمتع بقدر جيد من التقييمات الائتمانية، ويتابع بصفة مستمرة أوضاع تلك المؤسسات في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة، ودرءاً لأية مخاطر قد تنتج من خلال التعامل معها. كذلك حرص الصندوق على انتقاء الأدوات الاستثمارية عالية الجودة، وتوزيعها على الأجل التي تتناسب مع التدفقات النقدية للصندوق وتطور نشاطه. كما حرص على توزيع أموال المحفظة على استثمارات مقومة بوحدة حقوق السحب الخاصة والعملات المكونة لها، محافظاً في توزيعها بين العملات على الالتزام بنسب مكونات وحدة حقوق السحب الخاصة التزاماً شبه كامل، وذلك لمواجهة تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية⁽¹⁾، وتحقيق عائد لا يتأثر كثيراً بتذبذبات أسعار الصرف، والتقلبات في الأسواق المالية العالمية.

(1) كان سعر صرف و.ج.س.خ. مقابل العملات الأخرى كما في 31 ديسمبر 2001 كالآتي: 1.256729 للدولار الأمريكي، و0.866471 للجنيه الإسترليني، و1.420033 لليورو، و164.945729 للين الياباني، و4.61534 لدرهم الإمارات، بينما كان سعر صرفه كما في 31 ديسمبر 2000 كالآتي: 1.302908 للدولار الأمريكي، و0.873146 للجنيه الإسترليني، و1.400675 لليورو، و149.665018 للين الياباني، و4.78494 لدرهم الإمارات.



وفي ظل المناخ الذي ساد الأسواق المالية العام الماضي، ورغم الانخفاض الكبير في معدلات الفائدة خلال عام 2001، استطاعت محفظة الصندوق تحقيق عائد يعتبر جيد مقارنة بوضع التطورات الأخيرة. وتتكون محفظة الصندوق من قسمين الأول محفظة أموال سائلة يديرها الصندوق داخلياً وتمثل نحو 48.60 في المائة من إجمالي المحفظة وحقت عائداً إجماليًا خلال العام بلغ نحو 4.14 في المائة. أما القسم الثاني، فيضم محافظ الاستثمار المدارة خارجياً من قبل مدراء محافظ خارجيين، والتي تمثل نحو 51.40 في المائة من إجمالي المحفظة وقد بلغت نسبة العائد المحقق عليها خلال العام 5.25 في المائة.



كذلك يشمل نشاط الصندوق الاستثماري بالإضافة إلى توظيف موارده الذاتية، إدارة جزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، وصندوق تقاعد العاملين بالصندوق، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية. وقد بلغ حجم الأموال المدارة نيابةً عن هذه الجهات ما يربو على 127 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2001. بالإضافة إلى ذلك، يواصل الصندوق تطوير نشاطه في مجال قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث شهد هذا النشاط توسعاً خلال العام، وارتفعت فيه قيمة هذه الودائع إلى نحو ثلاثة أرباع مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2001 بالمقارنة مع 575 مليون دولار في نهاية العام السابق.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإنه وفي إطار التعاون مع المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، يقوم الصندوق بإعداد وإرسال التقارير الدورية إليها حول آخر التطورات في الأسواق المالية العالمية، كما يساهم بالتعاون مع مؤسسات الاستثمار الدولية في ترتيب الدورات التدريبية المتخصصة في الاستثمارات للعاملين في هذه المصارف والمؤسسات دورياً، ضمن البرامج التدريبية لمعهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق.

في إطار جهوده المتواصلة لتوسيع وتطوير قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية لتشمل جميع البورصات العربية، استكمل الصندوق خلال عام 2001 الإجراءات اللازمة لانضمام أسواق الأوراق المالية في كل من قطر والسودان والعراق وفلسطين وأبوظبي ودبي والجزائر إلى القاعدة، ليصل بذلك عدد الأسواق المشاركة فيها إلى ستة عشر سوقاً. وبمقتضى اتفاقيات التقاهم التي أبرمت مع هذه الأسواق، قام الصندوق بإعداد الأجهزة اللازمة التي سوف تمكن الأسواق المشاركة من تزويد الصندوق بالمعلومات المتفق عليها، والذي سيمكنه من تغطية نشاط هذه الأسواق المشاركة اعتباراً من الربع الأول من عام 2002.

كما يعمل الصندوق حالياً على تطوير عمل قاعدة البيانات، وذلك من خلال تطوير التعامل مع الأسواق المشاركة، بما يمكن من جمع المعلومات عن أنشطتها وإتاحتها للمهتمين بصورة يومية، ونشر هذه البيانات في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت.

وواصل الصندوق خلال العام إصدار النشرات الفصلية حول أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في القاعدة، والتي تشمل تحليلات لأنشطة هذه الأسواق خلال الفترة المعنية، وكذلك التطورات الاقتصادية ذات العلاقة بأنشطتها. وقد أصدر الصندوق خلال عام 2001 الأعداد الفصلية الأربعة، ليصل بذلك عدد النشرات الفصلية التي أصدرها منذ إنشاء قاعدة البيانات إلى ثمانية وعشرين عدداً.

وقد أظهر العدد الأخير من هذه النشرات تراجع أداء أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2001 مقارنة بالعام السابق، إذ انخفض المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الخاص بهذه الأسواق بنسبة 1.1 في المائة. وبالنسبة للأداء الفردي للأسواق، فقد انخفضت خلال هذا العام مؤشرات ستة أسواق عربية من بين الأسواق التسعة المشتركة في القاعدة. وسجل سوق المال بمصر خلال هذا العام أعلى انخفاض وبما يقارب 34 في المائة تلتها بورصة بيروت ثم سوق مسقط للأوراق المالية بنسبة 29.9 في المائة و 27.7 في المائة على التوالي.

وفي المقابل، سجل سوق الكويت للأوراق المالية ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذا العام مقارنة مع العام الماضي بنسبة 31.3 في المائة، تلاه بورصة عمان بنسبة 25.0 في المائة. وبالمقارنة مع أداء أسواق الأوراق المالية الدولية، يظهر المؤشر المركب للصندوق أن أداء أسواق الأوراق المالية العربية خلال هذا العام كان مماثلاً من حيث التراجع الذي سجلته معظم الأسواق المالية الدولية.

فقد سجل مؤشر مؤسسة التمويل الدولية (ستاندرد آند بورز) الخاص بالأسواق المالية الناشئة تراجعاً بلغت نسبته 2.8 في المائة خلال نفس الفترة.

ومن جانب آخر، فإنه وعلى الرغم من انخفاض الأسعار، ارتفعت القيمة السوقية لهذه الأسواق خلال هذا العام بنسبة 2.8 في المائة لتبلغ 152.3 مليار دولار. ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى ارتفاع عدد الشركات المدرجة في هذه الأسواق خلال هذا العام ليصل إلى 1687 شركة مقابل 1678 شركة خلال العام الماضي. وفيما يتعلق بأحجام التداول، فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة خلال هذا العام بنسبة 16.8 في المائة لتبلغ حوالي 42.7 مليار دولار، وارتفع كذلك عدد الأسهم المتداولة بنسبة كبيرة ليبلغ 23.5 مليار سهم مقارنة مع 9.1 مليار سهم خلال عام 2000.

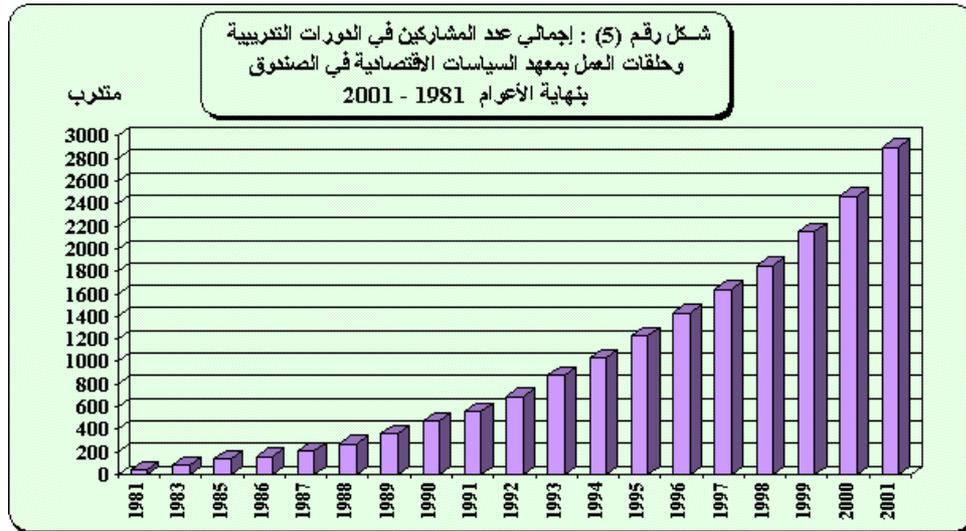
وقد شهد العام 2001 انتقال كامل ملكية الشركة العربية لتقييم الملاعة الائتمانية إلى شركة فينتش التي كانت حصتها قبل ذلك تمثل 60 في المائة من رأس المال، حيث وافق كل من صندوق النقد العربي ومؤسسة التمويل الدولية على الاستجابة لرغبة شركة فينتش في تملك أسهم كل منهما. واستندت استجابة الصندوق إلى عاملين رئيسيين أولهما انسجام تلك الخطوة مع القرار رقم (5) لسنة 1995 الذي كان مجلس المحافظين قد سمح بموجبه بأن يساهم الصندوق في تأسيس الشركة مع الاعتبار بأن تلك المساهمة لا تكون دائمة، وأنه بوسع الصندوق بيع حصته عندما تقف الشركة على قدميها وتتوفر لها الظروف المناسبة. أما العامل الثاني فيتمثل في التزام شركة فينتش بالبقاء وتعزيز تواجدتها في المنطقة العربية، وتطوير أعمال تقييم الملاعة للأسواق العربية، وإعطاء الشركتين التابعتين لها في مصر وتونس مزيداً من المسؤوليات على المستوى الإقليمي.

وقد قرر مجلس المديرين التنفيذيين في اجتماعه الأخير لعام 2001، أن مساهمة الصندوق في إنشاء الشركة قد حققت أغراضها، وأن ذلك بالإضافة إلى ضمان استمرارية دور الشركة وتطويره في المنطقة وفر الفرصة للملائمة لانسحاب الصندوق من الشركة وبالتالي لبيع حصته فيها.

وفي إطار سعيه المتواصل نحو تعزيز أواصر التعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية العاملة في مجال الأسواق المالية، شارك الصندوق خلال شهر سبتمبر من هذا العام، في الندوة السنوية المشتركة التي أقيمت في دولة الكويت، حول "التأثيرات المالية والاجتماعية لقيام القطاع الخاص بتمويل مشاريع البنية الأساسية والاجتماعية" حيث قدم دراسة حول "دور أسواق الأوراق المالية والقطاع المصرفي في تمويل القطاع الخاص".

عقد معهد السياسات الاقتصادية في عام 2001 أحد عشرة دورة تدريبية شملت مجالات الرقابة على المصارف والعمليات النقدية وسياسة وإدارة النظم الضريبية وترابط الأسواق المالية وإدارة أسعار الصرف وسياسات القطاع الخارجي وسياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي والإحصاءات النقدية والمصرفية وإحصاءات الحسابات القومية وإدارة الاقتصاد وقضايا إصلاح القطاع المالي وإدارة المحافظ الاستثمارية. وبالإضافة إلى ذلك، نظم المعهد حلقتي عمل حول تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي، وتقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية.

وبذلك ارتفع عدد الدورات التدريبية وحلقات العمل التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه في هذا المجال وحتى نهاية عام 2001 إلى 96، استفاد منها 2898 من الكوادر العربية.



نظم المعهد هذه الدورة في مقره خلال الفترة 13-18 يناير 2001 بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي ببنك التسويات الدولية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية.

دورة الرقابة على المصارف

وهدفت الدورة إلى اطلاع المشاركين على آخر المستجدات في مجال الرقابة على المصارف بشكل عام، وعلى المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة على وجه الخصوص. وقد تم خلال الدورة استعراض الأركان الثلاثة لمشروع الاتفاقية الجديدة لكفاية رؤوس أموال المصارف، وهي متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، وعملية مراجعة الرقابة والاستخدام الكفؤ لنظام السوق وتحديات تطبيقها، وكذلك تطبيقاتها على المصارف الإسلامية. حضر الدورة 37 مشاركاً من 18 دولة عربية.

دورة العمليات النقدية

نظم المعهد هذه الدورة في مقره بالصندوق خلال الفترة 3-12 فبراير 2001. وقد جاءت هذه الدورة في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين المعهد وصندوق النقد الدولي. وهدفت الدورة إلى صقل مهارات المشاركين فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ السياسة النقدية، وإطلاعهم على المستجدات في هذا المجال. وقد تناولت الدورة عدداً من الموضوعات غطت ثلاثة مجالات رئيسية هي: أهداف وتصميم وصياغة السياسة النقدية وتنفيذها، والأدوات النقدية، والبيئة الكلية المناسبة. وشارك في هذه الدورة 35 مشاركاً من 19 دولة عربية.

دورة سياسة وإدارة النظم الضريبية

نظم المعهد هذه الدورة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي خلال الفترة 20-28 فبراير 2001. وقد استهدفت توسيع معرفة المشاركين بالسياسات الضريبية، وإدارة نظم الضرائب وإطلاعهم على المستجدات في هذا المجال. وتناولت الدورة موضوعين أساسيين كان أولهما السياسة الضريبية وغطت ضرائب دخل الأفراد والشركات وضرائب المبيعات والقيمة المضافة وضرائب التجارة الخارجية. أما الموضوع الآخر، فقد كان إدارة الضرائب واشتمل على استعراض مفصل للهيكل التنظيمية الكفوءة، وتخطيط وتنفيذ إدخال نظام ضريبي جديد. كما شملت الدورة على دراسة لحالات وتجارب بعض الدول العربية. وشارك في هذه الدورة 33 مشاركاً من 19 دولة عربية.

دورة ترابط الأسواق المالية

نظم المعهد هذه الدورة في المنامة، دولة البحرين في الفترة 11-15 مارس 2001 وذلك بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي وبالاشتراك مع وزارة التجارة بدولة البحرين. وهدفت هذه الدورة إلى استعراض طبيعة الوساطة المالية ودور الأسواق المالية في حشد وتوزيع الموارد. وغطت الدورة دور ونشاط الوساطة المالية وهيكل الأسواق المالية وتنظيمها وإدارة المصارف التجارية وأسباب الأزمات المالية وإدارتها. حضر الدورة 39 مشاركاً من 17 دولة عربية.

دورة سياسات أسعار الصرف

نظم المعهد هذه الدورة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي خلال الفترة 8-12 أبريل 2001. وهدفت هذه الدورة إلى تعريف المشاركين بسياسات أسعار الصرف بشكل عام، وبالتطورات في هذه السياسات في حالة الدول التي تتخذ إصلاحات اقتصادية بشكل خاص، إضافة إلى استعراض ومناقشة وظائف البنوك المركزية، وتعزيز عملياتها وأدواتها في ظل التحرير والانفتاح الاقتصادي. وشارك في هذه الدورة 30 مشاركاً من 15 دولة عربية.

دورة سياسات القطاع الخارجي

نظم معهد السياسات الاقتصادية هذه الدورة خلال الفترة 6-17 مايو 2001، واستهدفت إطلاع المشاركين على أساليب تصميم وتحليل سياسات القطاع الخارجي، وعلى أهم المستجدات في هذا المجال. وشارك في الدورة 36 مشاركاً من 20 دولة عربية.

دورة سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي
نظم المعهد هذه الدورة خلال الفترة 11-21 يونيو 2001 بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي. واستهدفت الدورة اطلاق المشاركين على كيفية اختيار سياسات الاستقرار والإصلاح الهيكلي، ضمن إطار إعداد برنامج مالي متكامل، وتحليل آثار هذه الخيارات على التوازنات الداخلية والخارجية، وعلى أهداف النمو والتشغيل والاستقرار. شارك في الدورة 33 مشاركاً من 18 دولة عربية.

دورة الإحصاءات النقدية والمالية
نظم المعهد هذه الدورة خلال الفترة 9-27 سبتمبر 2001 بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي. وتناولت الدورة ستة موضوعات هي: الإطار التحليلي، وتصنيف الأدوات المالية، ومسوحات المؤسسات المالية، واستخدامات الإحصاءات النقدية والمالية، وعلاقات الإحصاءات النقدية والمالية بالإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى، والبرمجة المالية والتحليل الاقتصادي الكلي. شارك في الدورة 35 مشاركاً من 18 دولة عربية.

دورة إحصاءات الحسابات القومية
نظم المعهد هذه الدورة خلال الفترة 7-18 أكتوبر 2001 بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي. واستهدفت الدورة التعريف بالهيكل العام لنظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة عام 1993، وبالمفاهيم والتصنيفات والمصطلحات الجديدة المتعلقة به. شارك في الدورة 30 مشاركاً من 18 دولة عربية.

دورة إدارة الاقتصاد وقضايا إصلاح القطاع المالي
نظم المعهد هذه الدورة خلال الفترة 28 أكتوبر - 8 نوفمبر 2001. وقد استهدفت إطلاع المشاركين على أهم المستجدات في إدارة الاقتصاد الكلي، وتعريفهم بأهم عناصر إصلاح القطاع المالي. شارك في هذه الدورة 35 مشاركاً من 19 دولة عربية.

دورة إدارة المحافظ الاستثمارية
كانت هذه الدورة آخر الدورات التدريبية لعام 2001، وقد تم تنظيمها بالتعاون مع مؤسسة كريدي سويس خلال الفترة 11-14 نوفمبر 2001. استهدفت الدورة استعراض الأوضاع السائدة في الأسواق المالية الدولية، وتبسيط الضوء على أهم التطورات الحديثة فيها، والتعريف بمختلف الأدوات الاستثمارية، وأساليب تكوين وإدارة المحافظ المكونة أساساً من أدوات الدخل الثابت. شارك في هذه الدورة 32 مشاركاً من 17 دولة عربية.

حلقة عمل تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي
نظم معهد السياسات الاقتصادية خلال عام 2001 حلقتي عمل، عقدت الأولى في دمشق في الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية خلال الفترة 4-7 يونيو 2001، وكانت حول موضوع "تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي". تناولت هذه الحلقة دور القطاع المالي والمصرفي في الاقتصاد، واحتياجات تطويره وتحديثه بما يتماشى مع

التطورات الاقتصادية الدولية، وأهمية تهيئة بيئة اقتصادية ومالية محفزة للنمو من أجل رفع مستويات معيشة السكان. وشارك في حلقة العمل 30 مشاركاً من الجمهورية العربية السورية.

أما حلقة العمل الثانية فقد عقدت في مقر الصندوق في أبوظبي خلال الفترة 23-24 ديسمبر 2001 حول موضوع "تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية". استعرضت الحلقة سياسات البلدان العربية في تخصيص أصول المنشآت العامة، والإنجازات التي تمت في عقد التسعينات من القرن العشرين والتوجهات المستقبلية في كل من مصر والأردن وتونس والجزائر والمغرب في هذا المجال. وشارك في حلقة العمل 30 مشاركاً من كبار المسؤولين في 19 دولة عربية.

حلقة عمل تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية

واستمراراً للنهج المتبع منذ عدة سنوات بشأن الندوة السنوية المشتركة التي يتم تنظيمها من قبل صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون الفني مع صندوق النقد والبنك الدوليين، فقد تم عقد الندوة السنوية المشتركة لعام 2001 في الكويت خلال يومي 23 و24 سبتمبر 2001 حول "التأثيرات المالية والاجتماعية لقيام القطاع الخاص بتمويل مشاريع البنية الأساسية والاجتماعية". واستعرضت خمس أوراق تناولت الاستثمار الخارجي المباشر، والأسواق المالية والجهاز المصرفي والقضايا المتعلقة بمشاريع تحسين البنية التحتية والأطر القانونية والتنظيمية والمالية.

الندوة السنوية المشركة

وقد تم إعداد الأوراق المقدمة في الندوة من قبل خبراء من صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد والبنك الدوليين، ومنتدى البحوث الاقتصادية. وشارك في أعمال الندوة مسؤولون وخبراء من المنظمات والمؤسسات والمصارف العربية والدولية ومن الجامعات العربية.

تابع الصندوق خلال عام 2001 جهوده لتدعيم وتطوير سبل التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك الأخرى ومع المنظمات الإقليمية والدولية، وذلك على النحو الذي يساعده في تحقيق أهدافه وخدمة مصالح دوله الأعضاء. وفيما يلي عرضاً موجزاً لأبرز الأنشطة التي قام بها الصندوق في هذا المجال خلال العام.

يمثل التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الذي أصبح أحد المراجع الهامة للتطورات الاقتصادية في الدول العربية، نموذجاً للتعاون المثمر والبناء بين الصندوق ومؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى المشاركة في إعداده وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. وفي إطار هذا الجهد المشترك تقوم كل من هذه الجهات الأربع بإعداد الفصول المناطة بها وفق التصور المتفق عليه لتقرير كل عام. وبالإضافة إلى ذلك يضطلع الصندوق بمهام تحرير التقرير وإخراجه وإصداره وذلك منذ بداية صدوره في عام 1980.

وقد تضمن العمل في إنجاز التقرير الصادر هذا العام إرسال الاستبيانات الإحصائية الخاصة بالتقرير إلى الدول الأعضاء للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإعداده من مصادرها الوطنية، واستضافة الصندوق بمقره لاجتماع تنسيق الإحصاءات المستخدمة في التقرير الذي عقد خلال الفترة 23-25 أبريل 2001، وكذلك اجتماع مراجعة ومناقشة المسودات الأولية لفصول التقرير وأجزائه الذي عقد خلال الفترة 19-24 يونيو 2001. وقد شارك في الاجتماعين ممثلو الجهات الثلاث الأخرى المشاركة في إعداد التقرير.

وأعقب ذلك قيام الصندوق بتحرير النسخة الأولية "محدودة التداول" من التقرير في نهاية يوليو 2001 وإرسالها إلى الجهات المعنية في الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها حولها. وفي ضوء تلك الملاحظات قام الصندوق بإعداد وتحرير النسخة النهائية من التقرير قبل نهاية العام وإرسالها للطباعة والتوزيع.

واصل الصندوق في إطار الدور المناط به كأمانة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، القيام بالمهام الموكولة إليه والتي تشمل إعداد وثائق الاجتماعات الدورية للمجلس ومكتبه الدائم ولجنة الرقابة المصرفية المنبثقة عنه، بجانب إعداد الدراسات والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس.

**التقرير
الاقتصادي
العربي الموحد**

**مجلس محافظي
المصارف
المركزية
ومؤسسات النقد
العربية**

وفي هذا الإطار، قام الصندوق بالإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عقد في مقر الصندوق في الأول من يوليو 2001، كما تولي مهام الإعداد الفني والإداري لاجتماعات الدورة الخامسة والعشرين للمجلس التي عقدت في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 8 سبتمبر 2001. وقدم الصندوق خلال هذه الدورة الصيغة الأولى من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001، والتقرير الدوري حول "التطورات في السياسات المالية والنقدية في الدول العربية خلال عام 2000"، وبالإضافة إلى الورقة التي أعدها الصندوق حول "متطلبات الاحتياطي الإلزامي كأداة من أدوات السياسة النقدية"، وتقرير الأمانة حول ندوة "الريبو" التي نظمتها الصندوق في مقره خلال شهر مايو 2001 بطلب من المجلس.

وناقشت الدورة بجانب ذلك توصيات الاجتماع العاشر للجنة الرقابة المصرفية حيث وافق المجلس على توصيات اللجنة بشأن أسس وقواعد الربحية في المصارف بين الأداء والمخاطر، ومبادئ إدارة المخاطر، وأسس وقواعد تبادل المعلومات بين السلطات الرقابية، واعتمد ملاحظات المكتب الدائم بشأنها. كما ناقش المجلس القضايا المقترحة إدراجها ضمن الخطاب العربي الموحد في الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين.

وفي مجال تبادل التجارب والخبرات بين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ناقش المجلس الورقة التي قدمها معالي محافظ بنك السودان حول "تجربة السودان في مجال السياسة النقدية".

وفي إطار مسؤولياته كأمانة فنية للجنة الرقابة المصرفية، نظم الصندوق الاجتماع العاشر للجنة الرقابة المصرفية الذي عقد خلال يومي 9 و10 يناير 2001. وقد ناقشت اللجنة موضوعي الربحية في المصارف بين الأداء والمخاطر، ومبادئ إدارة المخاطر واتخذت التوصيات المناسبة بشأنها. كما قامت اللجنة بإعادة مناقشة ورقة تبادل المعلومات بين السلطات الرقابية، في ضوء توصية مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في دورته الرابعة والعشرين. وبالإضافة إلى ذلك استعرضت اللجنة أهم التطورات في مجال الرقابة المصرفية في الدول العربية خلال العام.

شارك الصندوق في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثامنة والستين التي عقدت في القاهرة في الفترة من 10-13 سبتمبر 2001. وقد كان محور الدورة تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بدءاً بالوضع الحالي للتنفيذ وقرار مؤتمر القمة العربية في دورته

**المجلس
الاقتصادي
والاجتماعي**

(13) المنعقدة في مارس بعمان بشأنه وتجارة الخدمات. وكما جرت العادة قام الصندوق بالعرض على الدورة الصيغة الأولى للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001 نيابة عن الجهات المساهمة في إعداده وقرارات الدورة الخامسة والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إضافة إلى الموضوعات المقترحة تضمينها في الخطاب العربي الموحد والتقرير الدوري عن نشاط الحساب العربي الموحد للمنظمات العربية المختصة الذي يتولى الصندوق إدارته منذ عام 1990 بتكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المنظمات الدولية

في إطار التعاون القائم مع صندوق النقد الدولي في مجال خدمات التدريب التي يوفرها الصندوق لدوله الأعضاء، تم الاتفاق على تجديد العمل ببرنامج التدريب الإقليمي المشترك مع صندوق النقد الدولي لمدة 4 سنوات قادمة، وهو البرنامج الذي يتم تنظيم دوراته بصورة مشتركة بين معهد السياسات الاقتصادية في الصندوق ومعهد صندوق النقد الدولي. ويتم تقديم هذه الدورات في إطار معهد السياسات الاقتصادية في الصندوق. ويهدف البرنامج إلى توفير فرص تدريب تضاف إلى الدورات التي ينظمها معهد السياسات الاقتصادية ويركز على موضوعات تتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية وإدارتها والبرمجة المالية والقضايا الخاصة بالقطاع المالي والمصرفي ومالية الحكومة والإحصاءات الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، قام الصندوق بمراجعة الترجمة العربية للدليل الجديد للإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي وذلك بهدف إتاحة تلك الترجمة لمعدي الإحصاءات النقدية والمالية في الدول العربية، واستخدامها كمرجع رئيسي في الدورات التدريبية التي ينظمها الصندوق في مجال إعداد الإحصاءات النقدية والمالية.

وفي سبيل وضع إطار للتعاون المنتظم بين الصندوق ومنظمة التجارة العالمية التي انبثقت عن جولة أوروغواي، قدم الصندوق طلباً للحصول على صفة مراقب في المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة. ولقد وافق مجلس المنظمة في اجتماعه بتاريخ 2001/7/18 على منح الصندوق صفة مراقب. وباكتسابه تلك الصفة شارك الصندوق في اجتماعات المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد بالدوحة خلال الفترة 2001/11/13-9. وقد أجرى وفد الصندوق على هامش المؤتمر لقاءات مع عدد من رؤساء وفود الدول العربية ومع المسؤولين في المنظمة. ويسعى الصندوق حالياً إلى توثيق سبل التعاون الفني مع منظمة التجارة العالمية وتوفير الدعم الفني لدوله الأعضاء لتنفيذ التزاماتها في إطار تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وتعزيز استفادتها من المشاركة في عضوية المنظمة.

يمثل التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية امتداداً لنشاط الصندوق في مجال تنمية وتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، وكذلك للدور الرئيسي الذي لعبه الصندوق في نشأة وقيام البرنامج، ومباشرته لمهامه كإحدى مؤسسات العمل العربي المشترك. فالصندوق يساهم بأكثر من نصف رأسمال البرنامج البالغ خمسمائة مليون دولار أمريكي، في حين تقوم مؤسسات التمويل العربية المشتركة والمؤسسات المالية والمصرفية العربية والدولية والمشاركة بالإسهام بالجزء المتبقي من رأس المال. ويتولى مدير عام الصندوق مهام الرئيس التنفيذي رئيس مجلس إدارة البرنامج، كما يشارك أربعة من أعضاء مجلس إدارة الصندوق في مجلس إدارته المكون من ثمانية أعضاء. وقد تأسس برنامج تمويل التجارة العربية بمبادرة من قبل مجلس المحافظين للصندوق بموجب قراره رقم (4) لسنة 1989، بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء.

وبموجب مذكرة التفاهم التي أبرمت بين الصندوق والبرنامج في أبريل 1990 بغرض تنظيم التعاون بينهما، يقوم الصندوق سنوياً بالاتفاق مع البرنامج على تقديم مجموعة من الخدمات المتخصصة التي يحتاجها البرنامج لتسيير أعماله مقابل رسوم متفق عليها. وقد شملت الخدمات التي وفرها الصندوق للبرنامج خلال عام 2001 المجالات الخاصة بالشؤون الفنية والقانونية والإدارية والتدقيق الداخلي وخدمات مكتبة الصندوق بالإضافة إلى إدارة ومتابعة محافظته الاستثمارية.

ويهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية. وترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية، من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض. ويدير البرنامج عملياته من خلال خطوط ائتمان يقدمها إلى الوكالات الوطنية، لإعادة تمويل الائتمان الذي تقدمه للصادرات والواردات.

وبالنسبة لأعمال البرنامج عام 2001، فإنه وفي إطار نشاط التمويل، بلغ عدد الاتفاقيات التي أبرمها البرنامج لإعادة تمويل صفقات تجارية عربية خلال العام 24 اتفاقية بلغت قيمتها نحو 338 مليون دولار أمريكي. وبذلك يبلغ عدد الاتفاقيات التي أبرمها البرنامج منذ بداية نشاطه 249

اتفاقية بلغت قيمتها الإجمالية نحو 2093 مليون دولار أمريكي. كما تم خلال عام 2001 تسمية 10 وكالات وطنية جديدة، ليلغ بذلك عدد الوكالات الوطنية للبرنامج 129 وكالة في 19 دولة عربية. والجدير بالذكر أن ارتفاع عدد الوكالات الوطنية وانتشارها يساعد في توسيع نطاق نشاط البرنامج، وتوفير خيار أكبر للمتعاملين في التجارة العربية فيما يتعلق بالوكالات الوطنية التي يرغبون في التعامل من خلالها.

كما شهد العام 2001 نشاطاً في مجال ترويج التجارة، حيث نظم البرنامج لقاءين للمصدرين والمستوردين العرب، كان اللقاء الأول في قطاع مواد البناء، وتم تنظيمه في بيروت خلال شهر مارس. أما اللقاء الثاني فقد تعلق أعماله بقطاع مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتم تنظيمه في دمشق خلال شهر أكتوبر. وشارك في هذين اللقاءين ممثلون عن الشركات المعنية في الدول العربية بالإضافة إلى ممثلين عن مؤسسات التمويل. وتوفر هذه المناسبات الفرص للجهات المشاركة لإجراء لقاءات ثنائية، والبحث حول إمكانات التعاون فيما بينها، والتعرف على أوضاع الأسواق في دولها، ومستوى الطلب والعرض على مختلف منتجات هذه الصناعات في الدول العربية. وفي هذا الإطار، تم التوصل إلى عدد من الصفقات التجارية بين الجهات المشاركة، مع قيام الوكالات الوطنية المعنية بدراسة إمكانية تمويلها من خلال تسهيلات البرنامج الائتمانية.

وفيما يتعلق بخدمات المعلومات التي يوفرها البرنامج للمتعاملين بالتجارة العربية، فقد انتهى البرنامج من بناء شبكة معلومات التجارة العربية وتنفيذها على المستوى الإقليمي للدول العربية، حيث تم الربط مع 33 نقطة ارتباط موزعة على جميع الدول العربية باستثناء الصومال والعراق.

وعلى صعيد موقع البرنامج في الإنترنت على العنوان atfp.org.ae والذي من خلاله تتوفر خدمات المعلومات بشكل ديناميكي وأني Online متكامل، يعكف البرنامج باستمرار على تجديد وتطوير موقعه من خلال إضافة خدمات جديدة لمستطلي الموقع، بما يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للتاجر العربي على المستوى العالمي، وجعل شبكة معلومات التجارة العربية "الدليل الأني للتاجر العربي إلى الأسواق العربية".

تابع الصندوق خلال عام 2001 إصدار النشرات والتقارير والدراسات التي يهدف من ورائها إلى زيادة الوعي بالقضايا الاقتصادية الراهنة، وبالتطورات التي تشهدها اقتصادات الدول العربية. وقد شملت النشرات والتقارير الدورية التي أصدرها الصندوق خلال العام ما يلي:

يشارك الصندوق في إعداد فصول التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى جانب اضطلاعهم بمهام تحريره وإخراجه وإصداره. ولقد شارك الصندوق في التقرير الاقتصادي العربي الصادر عام 2001 بإعداد الفصول المتعلقة بالتطورات المالية، والتطورات النقدية والمصرفية، وتطورات أسواق الأوراق المالية العربية، والتجارة الخارجية، وموازن المدفوعات، والدين العام الخارجي، ونظم وأسعار الصرف.

**التقرير
الاقتصادي
العربي الموحد**

يصدر الصندوق هذه النشرة فصلياً بغرض توفير معلومات وبيانات دقيقة ودورية حول أنشطة الأسواق المالية العربية المشاركة في القاعدة. وتستعرض النشرة أداء أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في القاعدة، والتطورات الاقتصادية والتشريعية والتنظيمية ذات الصلة. وتغطي النشرة حالياً تسعة أسواق عربية هي: الأردن والبحرين وتونس وعمان والكويت والسعودية ولبنان ومصر والمغرب. وفي هذا الصدد، وصل إجمالي عدد النشرات الفصلية التي قام الصندوق بإصدارها منذ تأسيس القاعدة ثمانية وعشرين عدداً.

**النشرة الفصلية
لقاعدة بيانات
أسواق الأوراق
المالية العربية**

واصل الصندوق خلال عام 2001 إصدار النشرات الإحصائية الدورية، التي تتضمن بيانات اقتصادية عن الدول العربية، في سلاسل زمنية تتلاءم مع احتياجات الباحثين، والمهتمين بمتابعة التطورات في الاقتصادات العربية. وقد تم إعداد وتبويب تلك الإحصاءات وفق المنهجيات والمفاهيم المتعارف عليها دولياً، وذلك حتى يتسنى أيضاً استخدامها في عقد المقارنات فيما بين الدول، وفي إعداد المؤشرات العربية والإقليمية. وشملت هذه النشرات:

**النشرات
الإحصائية**

- الحسابات القومية للدول العربية.
- النقد والائتمان في الدول العربية.
- موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية.
- التجارة الخارجية للدول العربية.
- أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية.
- الدول العربية: مؤشرات اقتصادية.

أعد الصندوق خلال عام 2001 عدداً من الدراسات شملت:

1. دراسة حول "المعوقات والمشاكل التي تواجه البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وسبل تذليلها" وتم تقديمها في الندوة التعريفية حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي عقدت في سلطنة عمان في مايو 2001. وسعت الدراسة إلى التعريف بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وخلق الوعي لدى القطاع الخاص ورجال الأعمال حول الفوائد المرجوة من هذه المنطقة، والمشاكل والمعوقات المتبقية لإنجاحها ولتحرير التبادل التجاري العربي في إطارها.
2. دراسة حول "تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي في الجزائر"، وقدمت في حلقة العمل التي نظمها الصندوق في دمشق في يونيو 2001، حول "تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي". وتستعرض الدراسة تجربة الجزائر في مجال الإصلاح الاقتصادي بصورة عامة وإصلاح القطاع المالي والمصرفي بصورة خاصة، والنتائج التي تم تحقيقها والتحديات المتبقية.
3. دراسة حول "التأثيرات المالية والاجتماعية لقيام القطاع الخاص بتمويل مشاريع البنية الأساسية والاجتماعية" تم تقديمها في الندوة السنوية المشتركة لعام 2001، والتي عقدت في الكويت خلال الفترة 23-24 سبتمبر 2001. تتناقص هذه الورقة دور أسواق الأوراق المالية والقطاع المصرفي في تمويل القطاع الخاص، كما تستعرض الدور الذي تقوم به أسواق الأوراق المالية والمصارف التجارية في تمويل قطاع البنية التحتية.
4. دراسة حول "التنسيق الضريبي العربي وآثاره المحتملة على قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" تم تقديمها في المؤتمر العلمي الضريبي الأول الذي عقد في العراق في الفترة من 17-18 أكتوبر 2001. واستعرضت الدراسة مفاهيم التنسيق الضريبي على الصعيد الإقليمي، وآثاره الاقتصادية على الدول الأعضاء في التجمع وفي إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والعقبات التي يواجهها التنسيق الضريبي بين الدول العربية.
5. دراسة حول "المعالجة التشريعية والأنظمة المتعلقة بالأسواق وتحسين الشفافية" وتم تقديمها في مؤتمر مستقبل الأسواق الخليجية العربية في ظل الانفتاح المالي العالمي - "العولمة" الذي عقد في أبوظبي 6-7 يناير 2002. وتناولت الدراسة الأطر التشريعية والمؤسسية التي تحكم أسواق الأوراق المالية العربية أو تؤثر عليها والمعالجات التي من شأنها أن تجعل هذه

الأطر أكثر ملاءمة لمقتضيات التنسيق والنكامل بين الأسواق المالية العربية. كما تطرقت الدراسة إلى أهم التطورات التشريعية والمؤسسية وأوجه الضعف والقصور فيها بالإضافة إلى برنامج الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية.

تشتمل البيانات المالية الموحدة على بيانات صندوق النقد العربي (الصندوق)، وبيانات برنامج تمويل التجارة العربية (المؤسسة التابعة)، الذي يمتلك الصندوق فيه ما نسبته 56 في المائة من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 ديسمبر 2001 و2000.

وتعكس البيانات المالية الموحدة المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2001، ونتائج أعماله والتغيرات في حقوق المساهمين، وتدفعاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. ويبيّن الملخص أدناه مكونات حقوق المساهمين، ومصادر وتخصيصات الموارد، ونتائج الأعمال للسنة.

المركز المالي حقوق المساهمين

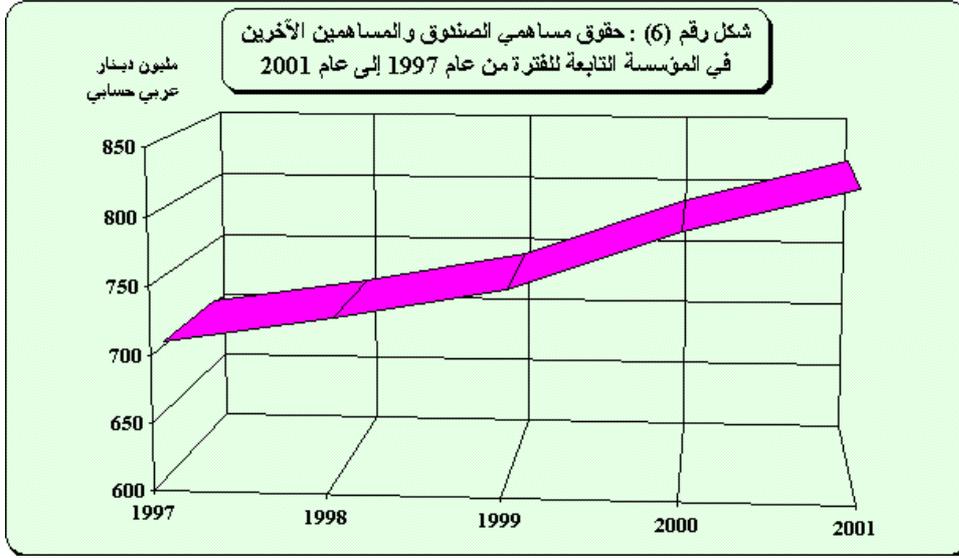
تمثل حقوق المساهمين المصدر الرئيسي للموارد التي يتم توظيفها في الموجودات المختلفة. وتتكون حقوق المساهمين من حقوق المساهمين في صندوق النقد العربي، وحقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة.

وقد ارتفعت حقوق المساهمين في الصندوق، والتي تشمل رأس المال والاحتياطيات، إلى 736,240 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2001 مقارنة بمبلغ 708,641 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2000، أي بزيادة مقدارها 27,599 ألف دينار عربي حسابي ونسبة نمو قدرها 4 في المائة.

أما حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، والتي تمثل حصة المساهمين الآخرين في رأسمال واحتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغت 84,031 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2001 بالمقارنة مع 79,742 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية السنة السابقة، أي بزيادة مقدارها 4,289 ألف دينار عربي حسابي ونسبة 5.4 في المائة.

وقد قرر مجلس المحافظين في اجتماعه الخامس والعشرين في الجزائر بتاريخ 16-17 أبريل 2002 تخصيص عشرة بالمائة من صافي الدخل لسنة 2001 للمساهمة في دعم الشعب الفلسطيني (يعادل 2,829 ألف دينار عربي حسابي). كما وافق على المساهمة نيابة عن الدول الأعضاء في زيادة رأسمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بمبلغ 27.5 مليون دولار أمريكي (يعادل 7,294 ألف دينار عربي حسابي) تدفع على مدى خمس سنوات اعتباراً من سنة 2003.

ويبين الشكل رقم (6) أدناه التطور في حقوق المساهمين في صندوق النقد العربي، وحقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة لفترة الخمس سنوات (1997-2001):



وقد تم توظيف الموارد والمتمثلة بحقوق المساهمين كما يلي:

قروض للدول الأعضاء

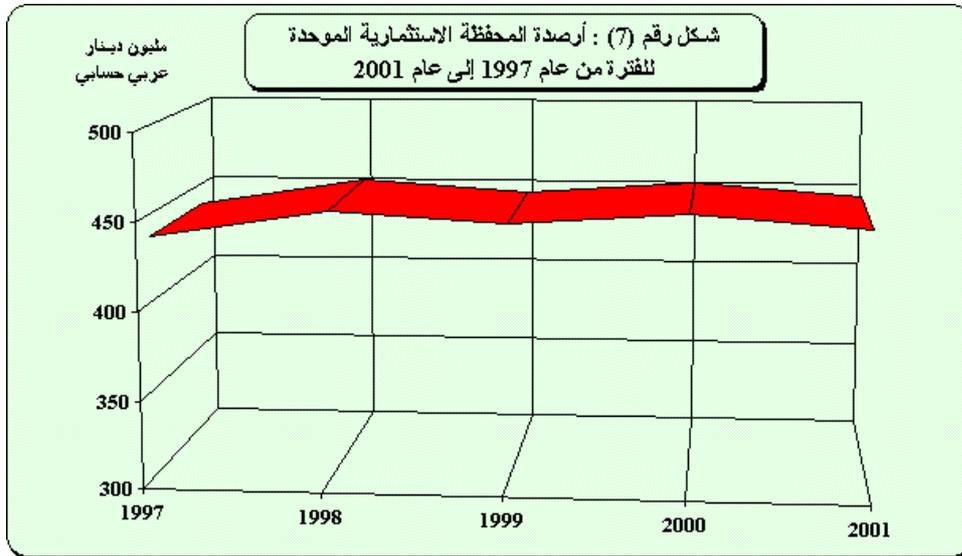
بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2001، مبلغ 278,997 ألف دينار عربي حسابي، في حين بلغ هذا الرصيد 250,459 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2000، وبزيادة قدرها 28,538 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 11.4 في المائة.

وقد بلغ التزام الصندوق من القروض، والذي يمثل أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليها أرصدة القروض غير المسحوبة، 300,630 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2001، ويعادل ذلك 94 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، في حين بلغ هذا الالتزام 276,416 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2000، وهو ما نسبته 87 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل.

قدّم الصندوق خلال عام 2001 قروضاً للدول الأعضاء بمبلغ 69,305 ألف دينار عربي حسابي، ليبلغ بذلك المجموع التراكمي للقروض المقدمة للدول الأعضاء 896,894 ألف دينار عربي حسابي حتى نهاية عام 2001، مقارنةً بمجموع تراكمي قدره 827,589 ألف دينار عربي حسابي حتى نهاية عام 2000.

المحفظة الاستثمارية الموحدة

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحدة من حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك، وحساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي، ومحفظة الاستثمارات المالية، وودائع لأجل لدى البنوك مطروحاً منها الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية. وقد بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية الموحدة 445,936 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2001، بينما بلغت قيمتها 453,703 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2000. ويبين الشكل رقم (7) التالي أرصدة المحفظة الاستثمارية الموحدة في نهاية كل عام للفترة من عام 1997 إلى عام 2001:



خطوط الائتمان

إن خطوط الائتمان هي نوع خاص من أنواع التمويل يستخدم من قبل البرنامج (المؤسسة التابعة) لتوفير التمويل اللازم للمصدر والمستورد العربي للسلع العربية المنشأ والخدمات المصاحبة لها.

وقد بلغ رصيد خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 2001 مبلغ 87,991 ألف دينار عربي حسابي، بالمقارنة بمبلغ 68,668 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2000، وبزيادة قدرها 19,323 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 28 في المائة.

موجودات أخرى

بلغ صافي الموجودات الأخرى 7,347 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2001، بينما بلغ في نهاية عام 2000 ما قيمته 15,553 ألف دينار عربي حسابي. ويشمل صافي الموجودات الأخرى ودائع الصندوق بالعملات الوطنية لدى المصارف المركزية للدول الأعضاء، والموجودات الثابتة، والحسابات المدينة الأخرى بعد طرح أرصدة الحسابات الدائنة.

موارد الصندوق

تتكوّن موارد الصندوق طبقاً للمادة الحادية عشرة من اتفاقية الصندوق من رأس المال المدفوع والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين، طبقاً للمادة الحادية عشرة من اتفاقية الصندوق.

ويشكل رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والاحتياطيات مصدر التمويل للقروض التي تقدّم إلى الدول الأعضاء. وتحدد مساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع مدى وحجم استفادتها من القروض، بالإضافة إلى القوة التصويتية لها.

رأس المال

بلغ إجمالي رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه 326,500 ألف دينار عربي حسابي، وبلغ الجزء المدفوع منه 324,090 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2001، منه 318,759 ألف دينار عربي حسابي مدفوع بعملات قابلة للتحويل، و5,331 ألف دينار عربي حسابي بالعملات الوطنية للدول الأعضاء والمودعة لدى المصارف المركزية لهذه الدول. أما الجزء غير المدفوع والبالغ 2,410 ألف دينار عربي حسابي، فيمثل حصة فلسطين البالغة 2,160 ألف دينار عربي حسابي، التي تم تأجيل المطالبة بها وفقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978، وحصة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية البالغة 250 ألف دينار عربي حسابي.

الاحتياطيات

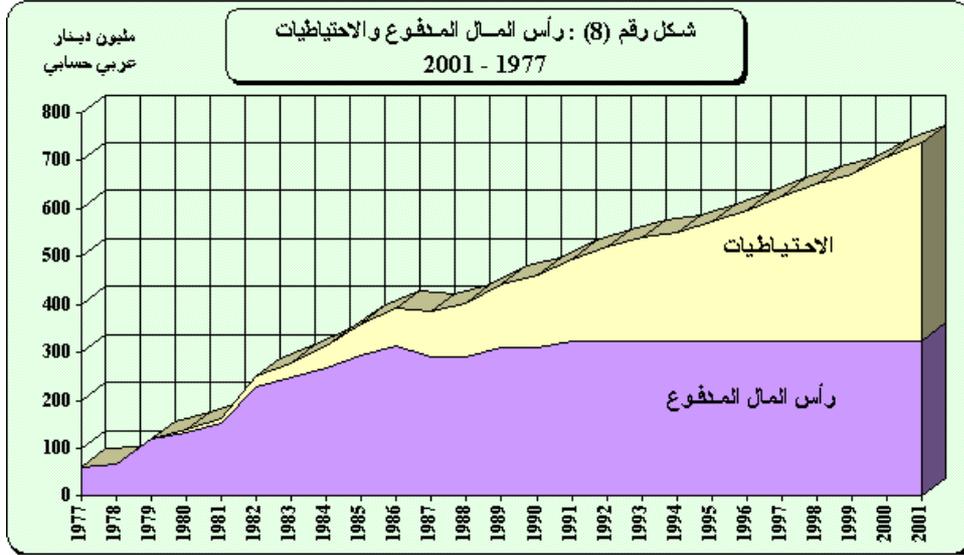
تشمل الاحتياطيات: الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارئ، واحتياطي فروقات تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة، واحتياطي فروقات إعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع. وقد بلغت الاحتياطيات ما مجموعه 412,150 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2001، بالمقارنة مع 384,551 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2000، وبزيادة قدرها 27,599 ألف دينار عربي حسابي وبمعدل نمو قدره 7 في المائة.

وقد بلغ رصيد الاحتياطي العام 321,759 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 101 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملة القابلة للتحويل في نهاية عام 2001، بينما بلغ هذا الاحتياطي في نهاية عام 2000 ما قيمته 298,472 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 94 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملة القابلة للتحويل.

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، يتم تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي أو 10 في المائة من صافي الدخل سنوياً أيهما أكبر إلى احتياطي الطوارئ، يستخدم لمقابلة أي خسائر غير متوقعة مستقبلاً. وقد بلغ رصيد احتياطي الطوارئ 90,000 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 28 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملة القابلة للتحويل في نهاية عام 2001، بينما كان رصيده في نهاية عام 2000 يبلغ 85,000 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 27 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملة القابلة للتحويل.

أما احتياطي فروقات إعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع، فقد بلغ رصيده 391 ألف دينار عربي في نهاية عام 2001، بينما سجل في نهاية عام 2000 رصيماً قدره 1,079 ألف دينار عربي حسابي.

ويوضح الشكل رقم (8) التالي تطور رأس المال المدفوع والاحتياطيات منذ إنشاء الصندوق وحتى 31 ديسمبر 2001:



الدخل

نتائج أعمال السنة

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة، والذي يتكون من فوائد ورسوم على القروض، وفوائد ورسوم على خطوط الائتمان، وإيرادات الاستثمارات المالية، وإيرادات فوائد على الودائع، وإيرادات أخرى، مطروحاً منهم الفوائد على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية، مبلغ 36,157 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2001، مقارنةً بمبلغ 33,942 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، وبزيادة قدرها 2,215 ألف دينار عربي حسابي ونسبة 7 في المائة.

الإنفاق

بلغ إجمالي الإنفاق الموحد 4,000 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2001، مقارنةً بمبلغ 3,664 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، وبزيادة قدرها 336 ألف دينار عربي حسابي ونسبة 9 في المائة.

صافي الدخل

بلغ صافي الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2001، مبلغ 28,287 ألف دينار عربي حسابي في حين بلغ 27,499 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، أي بزيادة قدرها 788 ألف دينار عربي حسابي، ونسبة 3 في المائة.

صندوق النقد العربي

البيانات المالية الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2001

البيانات المالية الموحدة

صفحة	المحتويات
1	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
2	الميزانية العمومية الموحدة
3	بيان الدخل الموحد
4	بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد
5	بيان التدفقات النقدية الموحد
6 - 16	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

صندوق النقد العربي

الميزانية العمومية الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2001

2000 ألف دينار عربي حسابي	2001 ألف دينار عربي حسابي	إيضاح	
4,387	7,491		الموجودات
1,657	818		حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك
216,985	305,088		حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي
377,668	331,259	3	ودائع لأجل لدى البنوك
5,331	5,331	4	محفظة الاستثمارات المالية
68,668	87,991	5	ودائع لدى البنوك المركزية
250,459	278,997	6	خطوط الائتمان
15,068	13,276	7	قروض للدول الأعضاء
148	127		فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى
			موجودات ثابتة
<u>940,371</u>	<u>1,030,378</u>		إجمالي الموجودات
			حقوق المساهمين والمطلوبات
			حقوق المساهمين
600,000	600,000		رأس المال المصرح به
324,090	324,090	8	رأس المال المدفوع
384,551	412,150	9	الاحتياطيات
<u>708,641</u>	<u>736,240</u>		إجمالي حقوق المساهمين
			حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
79,742	84,031		
			المطلوبات
146,994	198,720	10	ودائع من المؤسسات النقدية والمالية
4,994	11,387		حسابات دائنة ومطلوبات أخرى
<u>151,988</u>	<u>210,107</u>		إجمالي المطلوبات
<u>940,371</u>	<u>1,030,378</u>		إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات

صاحب المنها

د. جاسم المناعي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 11 مارس 2002.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2001

2000 ألف دينار عربي حسابي	2001 ألف دينار عربي حسابي	إيضاح	الدخل
7,428	8,576		فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء
3,132	3,810		فوائد ورسوم على خطوط الائتمان
17,270	19,483	11	إيرادات الاستثمارات المالية
12,306	11,904		إيرادات فوائد على الودائع
364	277		إيرادات أخرى
<u>40,500</u>	<u>44,050</u>		
(6,558)	(7,893)		فوائد على الودائع المقبولة
<u>33,942</u>	<u>36,157</u>		
			المصروفات
3,171	3,282	12	مصروفات إدارية وعمومية
80	65		استهلاك الموجودات الثابتة
<u>3,251</u>	<u>3,347</u>		إجمالي المصروفات الإدارية
413	653	13	مصروفات معونة فنية
<u>3,664</u>	<u>4,000</u>		إجمالي المصروفات
			صافي الدخل قبل فروقات تحويل العملة وحقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
30,278	32,157		
1,681	214	1(م)2	فروقات تحويل عملة
<u>31,959</u>	<u>32,371</u>		صافي الدخل قبل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
(4,460)	(4,084)		حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
<u>27,499</u>	<u>28,287</u>		صافي الدخل للسنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2001

المجموع	احتياطي فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	احتياطي فروقات تحويل عملة	احتياطي طوارئ	احتياطي عام	رأس المال المدفوع	
ألف دينار عربي حسابي						
671,832	(4,894)	(3,337)	80,000	275,973	324,090	الرصيد في 1 يناير 2000
27,499	-	-	-	27,499	-	صافي الدخل لسنة 2000
3,337	-	3,337	-	-	-	فروقات تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة صافية من فروقات التغطية (إيضاح 2(هـ))
-	-	-	5,000	(5,000)	-	المحول إلى احتياطي الطوارئ
5,973	5,973	-	-	-	-	صافي الربح غير المحقق نتيجة لإعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
<u>708,641</u>	<u>1,079</u>	<u>-</u>	<u>85,000</u>	<u>298,472</u>	<u>324,090</u>	الرصيد في 31 ديسمبر 2000
708,641	1,079	-	85,000	298,472	324,090	الرصيد في 1 يناير 2001
28,287	-	-	-	28,287	-	صافي الدخل لسنة 2001
-	-	-	-	-	-	فروقات تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة صافية من فروقات التغطية (إيضاح 2(هـ))
-	-	-	5,000	(5,000)	-	المحول إلى احتياطي الطوارئ
(688)	(688)	-	-	-	-	صافي الربح غير المحقق نتيجة لإعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
<u>736,240</u>	<u>391</u>	<u>-</u>	<u>90,000</u>	<u>321,759</u>	<u>324,090</u>	الرصيد في 31 ديسمبر 2001

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2001

2000 ألف دينار عربي حسابي	2001 ألف دينار عربي حسابي	إيضاح
27,499	28,287	أنشطة العمليات
80	65	صافي الدخل للسنة
9,375	7,140	معدلاً بما يلي:
		استهلاك الموجودات الثابتة
		التغير في حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
36,954	35,492	الدخل من العمليات قبل التغير في الموجودات والمطلوبات المستخدمة في العمليات
(47,171)	(73,762)	التغير في الموجودات والمطلوبات المستخدمة في العمليات:
25,841	45,224	سحوبات القروض
(15,692)	(19,323)	تسديدات القروض
11,196	6,393	الزيادة في خطوط الائتمان
(11,840)	1,792	الزيادة في الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى
3,555	(40,185)	النقص (الزيادة) في الفوائد المستحقة والحسابات المدينة الأخرى (الزيادة) النقص في الودائع لأجل أكثر من ستة أشهر
42,331	51,726	الزيادة في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية
45,174	7,357	صافي النقد من أنشطة العمليات
		أنشطة الاستثمار
33	(44)	التغير في تكاليف الموجودات الثابتة
(34,843)	30,999	النقص (الزيادة) في الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، والقروض المشتركة
(23,293)	14,722	النقص (الزيادة) في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، صافي من الأرباح والخسائر غير المحققة المحولة إلى حقوق المساهمين
3,337	-	النقص في فروقات تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة
(54,766)	45,677	صافي النقد من (المستخدم في) أنشطة الاستثمار
(2,152)	(2,851)	أنشطة التمويل
(2,152)	(2,851)	توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
(11,744)	50,183	صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل
234,773	223,029	صافي الزيادة (النقص) في النقد والبنود المعادلة للنقد
223,029	273,212	النقد والبنود المعادلة للنقد في بداية السنة
		النقد والبنود المعادلة للنقد في نهاية السنة

15

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2001

1 نشاط الصندوق

أنشئ صندوق النقد العربي ("الصندوق") بموجب الاتفاقية المبرمة في 27 نيسان (إبريل) 1976 من قبل 21 دولة عربية ("الدول الأعضاء") رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية وتنمية المبادلات التجارية فيما بينها . ويقوم الصندوق بصورة رئيسية بتقديم قروض للدول الأعضاء من أجل تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها . إن مقر الصندوق كائن في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة ، وعنوانه هو ص ب 2818، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

2 السياسات المحاسبية الهامة

بيان الالتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المعتمدة من مجلس معايير المحاسبة الدولية ، والتفسيرات الصادرة عن لجنة التفسيرات التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

(أ) أسس الإعداد

بمقتضى اتفاقية الصندوق أعدت البيانات المالية الموحدة بالدينار العربي الحسابي ، ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية ، فيما عدا تقييم العقود الآجلة للعملة الأجنبية ومحفظة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والتي تقيم وفقاً لسعر السوق كما هو مبين في الإيضاحين 2(ج) و 3 و 2(هـ) 1 أدناه. ويعادل الدينار العربي الحسابي ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

لقد تم اتباع السياسات المحاسبية بشكل متسق للتعامل مع البنود الهامة فيما يتعلق بهذه البيانات المالية الموحدة ، وهي متوافقة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في السنة السابقة.

(ب) أسس توحيد البيانات المالية

تضم البيانات المالية الموحدة البيانات المالية لصندوق النقد العربي ("الصندوق") والبيانات المالية لبرنامج تمويل التجارية العربية ("المؤسسة التابعة") الذي يمتلك الصندوق فيه ما يقارب نسبة 56% من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 ديسمبر 2001 و 2000. تم تأسيس المؤسسة التابعة من قبل مجلس المحافظين لصندوق النقد العربي بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء. وتتخذ المؤسسة التابعة من مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها.

لقد تم استبعاد جميع المعاملات الجوهرية التي تمت بين الصندوق والمؤسسة التابعة والأرصدة المتعلقة بها عند إعداد البيانات المالية الموحدة.

(ج) الأدوات المالية: التحقق والقياس

فيما يلي السياسات التي تم تطبيقها فيما يتعلق بتعريف الأدوات المالية وتحققها وقياسها:

(1) التحقق الابتدائي

تقيم جميع الأدوات المالية أساساً بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة لما تم دفعه مضافاً إليها التكاليف الأخرى المرتبطة باقتناء تلك الأدوات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2001

(2) السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ج) الأدوات المالية: التحقق والقياس

(2) الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ إستحقاقها.

وتشمل السندات والأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها، وتقييم بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم. وتحتسب التكلفة المعدلة بالإطفاء بالأخذ في الاعتبار أية علاوة أو خصم عند اقتناء تلك السندات والأوراق المالية وإطفاء تلك العلاوة أو الخصم على مدى الفترة حتى الاستحقاق. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التخلص من السندات والأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، أو الناتجة عن انخفاض دائم في قيمتها، أو الناتجة عن الإطفاء العادي للعلاوة أو الخصم، في بيان الدخل.

(3) الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

وتشمل الاستثمارات المالية غير تلك المشتراة لغرض التداول أو بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها، ولا تشمل قروض أو ذمم مدينة منشؤها الصندوق أو المؤسسة التابعة.

تقيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة كما في تاريخ الميزانية العمومية، وتدرج فروقات التقييم في حساب فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ضمن الاحتياطات في حقوق المساهمين حتى يتم بيع هذه الاستثمارات أو تحصيل قيمتها أو حدوث انخفاض دائم في قيمتها، حينئذ تدرج الأرباح أو الخسائر المتركمة التي سبق إدراجها ضمن حقوق المساهمين في بيان الدخل.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وفقاً لأسعار السوق المعلنة في حالة توفرها أو وفقاً للأسعار المتداولة بين المتعاملين في الأسواق المالية أو باستخدام طرق التسعير المتوفرة من خلال الجهات المتخصصة في تقديم خدمات المعلومات المالية والأسعار.

(4) القروض والأرصدة المدينة

تقيم القروض للدول الأعضاء الممنوحة من قبل الصندوق وخطوط الائتمان الممنوحة من قبل المؤسسة التابعة بالتكلفة.

(5) تقييم الموجودات والمطلوبات المالية التي لم يرد ذكرها في الفقرات (2) إلى (4) أعلاه، وهي أدوات محتفظ بها لغرض التداول، بالقيمة العادلة.

(6) تقييد مشتريات ومبيعات الاستثمارات المالية على أساس تاريخ إجراء التعامل.

(د) انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم دوري في تاريخ الميزانية العمومية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية. وفي حال حدوث انخفاض دائم، يتم تقدير القيمة المتوقع تحصيلها من تلك الموجودات المالية، واحتساب الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة على أساس الفرق ما بين القيمة المتوقع تحصيلها والقيمة المدرجة بها كما يلي:

■ بالنسبة للموجودات المالية المقومة على أساس التكلفة، يتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الموجودات إلى القيمة المتوقع تحصيلها إما مباشرة أو من خلال تكوين حساب مخصص، ويتم إدراج مبلغ الخسارة ضمن بيان الدخل للفترة.

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

■ بالنسبة للموجودات المالية التي تم تقييمها بالقيمة العادلة ، وكانت الخسارة قد أدرجت في السابق ضمن حقوق المساهمين (أي أن القيمة المتوقع تحصيلها كانت أقل من التكلفة الأصلية) ، وأصبح هنالك دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة تلك الموجودات ، ففي هذه الحالة تحول صافي الخسارة المتراكمة والمسجلة ضمن حقوق المساهمين إلى بيان الدخل للفترة.

(هـ) العملات الأجنبية

(1) المعاملات بالعملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في وقت إجراء المعاملات. وتحول أرصدة الموجودات (باستثناء الموجودات الثابتة) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية إلى وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لأسعار الصرف الصادرة عن صندوق النقد الدولي لذلك التاريخ. ويتم تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية بأسعار السوق في تاريخ الميزانية العمومية والتي تتوافق مع تواريخ استحقاقاتها ، وتدرج صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل.

تسجل الموجودات الثابتة بأسعار الصرف السائدة عند شراءها.

(2) البيانات المالية للمؤسسة التابعة

تدرج فروقات التحويل الناتجة عن توحيد البيانات المالية للمؤسسة التابعة (والمعدة بالدولار الأمريكي) كما في تاريخ الميزانية العمومية كبند مستقل ضمن حقوق المساهمين. يحتفظ الصندوق بموجوداته بعملة مختلفة قابلة للتحويل وبشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكونة لوحدته حقوق السحب الخاصة. وقد قام الصندوق في أيار (مايو) 2000 بتضمين قيمة الاستثمار في المؤسسة التابعة في شريحة الدولار الأمريكي ضمن موجودات الصندوق بالعملات الأجنبية المتوافقة مع سلة العملات المكونة لوحدته حقوق السحب الخاصة. وبالتالي ، أصبحت الفروقات الناتجة عن تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة تغطي بالفروقات المقابلة الناتجة عن تحويل عملات الجزء المتبقي من موجودات الصندوق.

(3) الأدوات المالية المشتقة

يستعمل كل من الصندوق والمؤسسة التابعة أدوات مالية مشتقة ، وعقود مبادلات عملات ، وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. ولا يقوم الصندوق أو المؤسسة التابعة بالاحتفاظ أو بإصدار أدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة.

(و) استهلاك الموجودات الثابتة

تستهلك تكلفة الموجودات الثابتة على أقساط سنوية متساوية على مدى أعمارها الاقتصادية المتوقعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2001

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ز) التزامات التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة

يتم احتساب صافي التزامات الصندوق الناشئ عن نظام تقاعد العاملين المحدد المنافع للمستفيدين ، عن طريق تقدير مبلغ المكافآت المستقبلية المستحقة للمستفيدين نظير الخدمات عن الفترات الحالية والسابقة. ويقوم خبير اكتواري ، مرة كل ثلاث سنوات ، بتقييم القيمة الحالية للالتزامات ومقارنتها مع موجودات صندوق التقاعد.

وتدرج موجودات نظام تقاعد العاملين والدخل الناتج عنها والالتزامات المترتبة عليها في بيانات مستقلة عن البيانات المالية الموحدة.

وبالنسبة للموظفين غير المشمولين بنظام التقاعد يتم احتساب مكافآت نهاية الخدمة لهم وفقاً للأنظمة المطبقة.

(ح) احتساب الإيرادات

يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع على أساس المبلغ وسعر الفائدة تناسباً مع الفترة الزمنية المتعلقة بهما .

(ط) النقد والبنود المعادلة للنقد

لأغراض العرض في بيان التدفقات النقدية يمثل بند النقد والبنود المعادلة للنقد ، الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك ، وحساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي ، والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية .

(ي) حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة

يمثل بند حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة حصة أولئك المساهمين في صافي موجودات المؤسسة التابعة في تاريخ الميزانية العمومية.

3 محفظة الاستثمارات المالية

2000	2001	
ألف دينار عربي حسابي	ألف دينار عربي حسابي	
246,806	231,396	استثمارات مالية متاحة للبيع (بالقيمة العادلة)
129,827	98,916	سندات وأوراق مالية محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها (بالتكلفة)
1,035	947	قروض مشتركة (بالتكلفة)
130,862	99,863	
377,668	331,259	مجموع محفظة الاستثمارات المالية

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2001

3 محفظة الاستثمارات المالية (تتمة)

(أ) بلغت القيمة السوقية للسندات والأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها 99,823 ألف دينار عربي حسابي (2000 : 129,761 ألف دينار عربي حسابي).

(ب) تمثل محفظة الاستثمارات المالية أدوات ذات تقييم إئتماني عال صادرة عن حكومات أو منظمات دولية أو مؤسسات أو بنوك.

4 ودائع لدى البنوك المركزية

تمثل هذه الودائع المبالغ التي دفعتها الدول الأعضاء كحصتها من رأس المال بالعملة الوطنية وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق.

5 خطوط الائتمان

يمثل هذا البند خطوط ائتمان ممنوحة من قبل المؤسسة التابعة بهدف تمويل وتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية.

2000	2001	
ألف دينار عربي حسابي	ألف دينار عربي حسابي	
52,976	68,668	الرصيد في 1 يناير
85,071	134,404	سحوبات خلال السنة
138,047	203,072	
(72,209)	(117,605)	تسديدات
2,830	2,524	فروقات تحويل العملة
68,668	87,991	الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)

وقد بلغت الأرصدة غير المسحوبة لخطوط الائتمان المتعاقد عليها والسارية كما في 31 ديسمبر 2001 ما قيمته 3,024 ألف دينار عربي حسابي (2000 : 63 ألف دينار عربي حسابي).

6 قروض للدول الأعضاء

2000	2001	
ألف دينار عربي حسابي	ألف دينار عربي حسابي	
229,129	250,459	الرصيد في 1 يناير
47,171	108,988	سحوبات وفوائد مرسلة متعلقة بإعادة هيكلة خلال السنة
276,300	359,447	
(25,841)	(45,224)	تسديدات خلال السنة
250,459	314,223	
-	(35,226)	فوائد متعلقة بإعادة هيكلة
250,459	278,997	الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2001

6 قروض للدول الأعضاء (تتمة)

تتضمن القروض للدول الأعضاء قروض مستحقة وغير مستلمة كما في تاريخ الميزانية العمومية تبلغ 64,727 ألف دينار عربي حسابي (2000 : 94,874 ألف دينار عربي حسابي) ، وفي هذا الصدد تم إصدار قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 1995 بتمديد تعليق عضوية الدول المعنية لحين تمكنها من التوصل إلى اتفاق مع الصندوق لحل مشكلة المتأخرات .

وقد تم التوصل في يوليو 2001 إلى تفاهم مع جمهورية السودان تم بموجبه إعادة هيكلة متأخراتها البالغة 30,147 ألف دينار عربي حسابي ونتج عنه رسمة فوائد متأخرة بما مجموعه 35,259 ألف دينار عربي حسابي ، ويتبع الصندوق سياسة تحقيق هذه الفوائد المرسمة تناسباً مع تسديدات القرض حسب إعادة الهيكلة.

وقد بلغت الأرصدة غير المسحوبة للقروض المتعاقد عليها والسارية كما في 31 ديسمبر 2001 ما قيمته 21,633 ألف دينار عربي حسابي (2000 : 25,957 ألف دينار عربي حسابي).

7 فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى

2000	2001
ألف دينار عربي حسابي	ألف دينار عربي حسابي
135,453	106,781
(120,385)	(93,505)
<u>15,068</u>	<u>13,276</u>

فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى

ينزل: مستحقات الفوائد المتأخرة

بلغ رصيد الفوائد المستحقة وغير المستلمة على القروض للدول الأعضاء 93,505 ألف دينار عربي حسابي (2000: 120,385 ألف دينار عربي حسابي) ووفقاً للسياسة المحاسبية التي يتبعها الصندوق يتم تكوين مخصص مقابل الفوائد على القروض للدول المتأخرة بالدفع لأكثر من سنة والفوائد التأخيرية المحتسبة على متأخرات أقساط القروض وفوائدها ولا تسجل بحسابات الإيرادات إلا عند تحصيلها.

8 رأس المال المدفوع

2000	2001
ألف دينار عربي حسابي	ألف دينار عربي حسابي
326,500	326,500
(2,410)	(2,410)
<u>324,090</u>	<u>324,090</u>

رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه (6,530 سهم

بقيمة 50,000 دينار عربي حسابي للسهم)

رأس المال غير المدفوع

رأس المال المدفوع

يمثل مبلغ رأس المال غير المدفوع حصة فلسطين المقررة من رأس مال الصندوق والتي تم تأجيل المطالبة بتسديدها بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978، وحصة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية المقررة من رأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2001

9 الاحتياطات

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000 ، يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي أو 10% من صافي الدخل للسنة أيهما أكبر إلى احتياطي الطوارئ ، ويستخدم هذا الاحتياطي لمقابلة أية خسارة غير متوقعة مستقبلاً .

يتضمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2001 مبلغ 30,996 ألف دينار عربي حسابي (2000 : 29,421 ألف دينار عربي حسابي) ، يمثل حصة الصندوق من إحتياطات المؤسسة التابعة.

لاحقاً لتاريخ الميزانية العمومية ، اعتمد مجلس إدارة المؤسسة التابعة توزيعات أرباح للمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة بمبلغ 8,573,000 دولار أمريكي (2,274,000 دينار عربي حسابي) (2000 : 10,717,000 دولار أمريكي وما يعادل 2,741,000 دينار عربي حسابي).

10 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية

طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (5) لسنة 1989 (والمبني على نص الفقرة (ز) من المادة الخامسة من اتفاقية صندوق النقد العربي) ، يقوم الصندوق بقبول وداائع من المؤسسات النقدية والمالية لقاء فائدة متفق عليها .

11 إيرادات الاستثمارات المالية

2000	2001	
ألف دينار عربي حسابي	ألف دينار عربي حسابي	
11,114	13,807	إيرادات من محفظة السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع
6,156	5,676	إيرادات من محفظة السندات والأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها
<u>17,270</u>	<u>19,483</u>	

12 مصروفات إدارية وعمومية

تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية رواتب وتكاليف الموظفين بمبلغ 2,361 ألف دينار عربي حسابي (2000: 2,251 ألف دينار عربي حسابي). بلغ عدد الموظفين في الصندوق والمؤسسة التابعة 163 في عام 2001 (2000: 163 موظفاً).

13 مصروفات المعونة الفنية

2000	2001	
ألف دينار عربي حسابي	ألف دينار عربي حسابي	
173	167	دورات تدريبية وندوات
24	122	معونة فنية مباشرة للدول الأعضاء
216	364	معونة فنية متصلة بقروض تسهيل التصحيح الهيكلي
<u>413</u>	<u>653</u>	

14 الأموال المدارة

(أ) يسند الصندوق والمؤسسة التابعة لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين في هذا الشأن ، إدارة جزء من المحافظ الاستثمارية وذلك مقابل أتعاب متفق عليها وفقاً للاتفاقيات المبرمة معهم. وقد بلغت الأموال المدارة 262,906 ألف دينار عربي حسابي في 31 ديسمبر 2001 (2000 : 259,168 ألف دينار عربي حسابي).

(ب) بلغت الأموال المدارة من قبل صندوق النقد العربي لصالح منظمات عربية متخصصة 3,242 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2001 (2000 : 3,377 ألف دينار عربي حسابي).

15 أرصدة النقد والبنود المعادلة للنقد

2000	2001	
ألف دينار عربي حسابي	ألف دينار عربي حسابي	
4,387	7,491	حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك
1,657	818	حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي
216,985	264,903	ودائع لأجل لدى البنوك تستحق خلال ستة أشهر
<u>223,029</u>	<u>273,212</u>	

16 التوزيع الجغرافي للمحفظة الاستثمارية الكلية

تتكون المحفظة الاستثمارية الكلية من الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك ، وحساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي، وودائع لأجل لدى البنوك والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان وجودها. بالإضافة إلى السندات والأوراق المالية والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان الجهة المصدرة لها. وقد كان التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الاستثمارية كما في 31 ديسمبر كالتالي:

2000	2001	
ألف دينار عربي حسابي	ألف دينار عربي حسابي	
126,152	170,079	الدول العربية
295,663	338,458	أوروبا
106,572	101,060	أمريكا الشمالية
35,715	20,737	الشرق الأقصى والباسيفيكي
36,595	14,322	المنظمات الدولية
<u>600,697</u>	<u>644,656</u>	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2001

18 التزامات التقاعد

تم إجراء تقييم ائتماري لالتزامات الصندوق تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كما في 31 ديسمبر 1999. وفقاً لتقرير الخبير الائتماري ، فقد تم تقدير القيمة الحالية للمعاشات التقاعدية (والتي تمثل قيمة الالتزامات حتى تاريخ التقييم) بمبلغ 43,894 ألف درهم إماراتي (2,903 ألف دينار عربي حسابي) ، وبناء على الافتراضات المتضمنة في تقرير الخبير الائتماري فإن قيمة موجودات صندوق التقاعد البالغة 63,431 ألف درهم إماراتي (4,195 ألف دينار عربي حسابي) كما في تاريخ التقييم تتجاوز القيمة الحالية للالتزامات المقدرة تجاه المعاشات التقاعدية حتى تاريخ التقييم بمبلغ 19,537 ألف درهم إماراتي (1,292 ألف دينار عربي حسابي).

تم خلال السنة تحميل المصروفات بمبلغ 54 ألف دينار عربي حسابي يمثل مساهمة الصندوق في صندوق التقاعد لسنة 2001 (2000: 54 ألف دينار عربي حسابي).

بلغت الأموال المدارة من قبل الصندوق لصالح صندوق التقاعد 4,975 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2001 (2000: 4,487 ألف دينار عربي حسابي).

18 الأدوات المالية

(أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات ونطاق أسعار الفائدة الفعلية لكافة فئات الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2001 مدرج أدناه:

المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق الفائدة الفعلية %	نطاق أسعار
الموجودات						
7,491	7,491	-	-	-	-	3.7-0.0
818	818	-	-	-	-	2.3-2.2
305,088	264,903	40,185	-	-	-	5.4-0.1
231,396	231,396	-	-	-	-	11.2-0.1
99,863	48,639	9,743	41,165	316	-	10.4-0.2
5,331	-	-	-	-	5,331	-
87,991	74,685	9,790	3,516	-	-	4.2-2.0
278,997	22,247	26,310	134,035	1,645	94,760	5.8-3.8
13,276	10,050	165	-	-	3,061	-
127	-	-	-	-	127	-
1,030,378	660,229	86,193	178,716	1,961	103,279	
المطلوبات وحقوق المساهمين						
84,031	-	-	-	-	84,031	-
198,720	161,587	37,133	-	-	-	4.4-1.8
11,387	8,478	114	-	-	2,795	-
294,138	170,065	37,247	-	-	86,826	

تم تصنيف محفظة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع على أساس أنها قابلة للبيع بشكل فوري.

18 الأدوات المالية (تتمة)

(أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات ونطاق أسعار الفائدة الفعلية لكافة فئات الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2000 مدرج أدناه:

المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق الفائدة الفعلية %	نطاق أسعار
الموجودات						
4,387	4,387	-	-	-	-	6.4 - 0.0
1,657	1,657	-	-	-	-	4.6 - 4.4
216,985	216,985	-	-	-	-	7.5 - 0.3
246,806	246,806	-	-	-	-	10.4 - 0.4
130,862	62,148	33,631	34,657	426	-	11.8 - 0.2
5,331	-	-	-	-	5,331	-
68,668	54,977	8,118	5,573	-	-	7.3 - 6.3
250,459	21,470	23,568	104,788	5,759	94,874	5.8 - 3.8
15,068	15,068	-	-	-	-	-
148	-	-	-	-	148	-
<u>940,371</u>	<u>623,498</u>	<u>65,317</u>	<u>145,018</u>	<u>6,185</u>	<u>100,353</u>	
المطلوبات وحقوق المساهمين						
79,742	-	-	-	-	79,742	-
146,994	146,994	-	-	-	-	7.3 - 4.8
4,994	4,994	-	-	-	-	-
<u>231,730</u>	<u>151,988</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>79,742</u>	

تم تصنيف محفظة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع على أساس أنها قابلة للبيع بشكل فوري.

(ب) مخاطر الائتمان وتركزاته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية كما في تاريخ الميزانية العمومية ، الحد الأقصى لمخاطر الائتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها .

تتركز الاستثمارات في السندات والأوراق المالية في سندات حكومية ذات مخاطر منخفضة . كما يقدم الصندوق قروضاً للدول الأعضاء بهدف تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها وتمويل برامج التصحيح الهيكلي فيها. وتقوم المؤسسة التابعة وفقاً لأهدافها المحددة في نظامها الأساسي بتوفير خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2001

18 الأدوات المالية (تتمة)

يسعى الصندوق والمؤسسة التابعة لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها . وقد تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه . لذلك فإن حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد.

(ج) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

يتم تجنب مخاطر أسعار الفائدة من خلال إعادة تسعير الفوائد على خطوط الائتمان بصورة دورية ومن خلال استخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق محافظ السندات والأوراق المالية. إن قروض الدول الأعضاء التي يقدمها الصندوق تحمل سعر فائدة ثابت ويتم تمويلها من رأس مال الصندوق. إن نطاق أسعار الفائدة الفعلية مبين في الإيضاح 18 (أ).

(د) مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق مخاطر العملات الأجنبية بشكل أساسي بالاحتفاظ بموجوداته بالعملات الأجنبية حسب الأوزان في سلة وحدات حقوق السحب الخاصة ، وبملاءمة عملات وتواريخ استحقاق الودائع المستلمة مع الودائع لدى البنوك ، ومن خلال استخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة.

كما تتجنب المؤسسة التابعة بشكل أساسي مخاطر تداول العملات الأجنبية بالإقراض بالدولار الأمريكي ، ويتم تغطية الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية باستخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة.

بلغت قيمة العقود الآجلة للعملات الأجنبية المبرمة والقائمة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2001 مبلغ 126,404 ألف دينار عربي حسابي (2000: 144,938 ألف دينار عربي حسابي).

19 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض الأرقام المقارنة ، حيثما لزم الأمر ، لتتوافق مع العرض المتبع في هذه البيانات المالية.

جدول (أ - 1)
القروض التي قدمها الصندوق حتى 31 ديسمبر 2001

(ألف دينار عربي حسابي)

المسدد	المسحوب	القيمة	عدد القروض	السنة
0	6,563	6,563	2	1978
0	11,500	16,500	5	1979
4,125	10,250	11,750	4	1980
6,469	50,955	78,615	10	1981
4,541	47,567	31,440	8	1982
15,871	97,208	80,925	10	1983
27,664	18,050	16,300	5	1984
52,619	50,955	50,955	9	1985
26,021	27,805	33,555	11	1986
53,212	26,820	24,570	3	1987
61,919	118,485	121,037	14	1988
16,484	44,808	73,740	5	1989
48,371	39,709	15,675	2	1990
45,688	10,950	0	0	1991
27,649	8,475	18,475	2	1992
30,266	1,930	3,250	1	1993
22,421	39,275	50,930	4	1994
17,337	26,914	25,615	3	1995
17,170	26,513	36,185	2	1996
9,640	29,432	22,682	3	1997
18,905	11,522	15,023	2	1998
18,960	48,775	55,405	5	1999
25,841	47,171	38,399	5	2000
45,091	73,629	69,305	6	2001
596,264	875,261	896,894	121	المجموع

جدول (أ-2)

أنواع وقيم القروض التي قدمها الصندوق حتى 31 ديسمبر 2001

(ألف دينار عربي حسابي)

المجموع		تصحيح هيكلية		تسهيل تجاري		تعويضية		ممنوع		عادي		تلفائسي		السنة
القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	
6,563	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	6,563	2	1978
16,500	5	0	0	0	0	0	0	11,250	1	0	0	5,250	4	1979
11,750	4	0	0	0	0	5,000	1	0	0	4,500	1	2,250	2	1980
78,615	10	0	0	0	0	9,800	1	44,590	2	8,820	1	15,405	6	1981
31,440	8	0	0	0	0	3,920	1	13,240	2	0	0	14,280	5	1982
80,925	10	0	0	8,880	3	31,800	2	0	0	5,700	1	34,545	4	1983
16,300	5	0	0	4,900	1	0	0	4,335	1	0	0	7,065	3	1984
50,955	9	0	0	700	1	7,760	2	0	0	0	0	42,495	6	1985
33,555	11	0	0	2,500	1	0	0	3,250	1	6,250	1	21,555	8	1986
24,570	3	0	0	22,070	2	0	0	0	0	2,500	1	0	0	1987
121,037	14	0	0	25,680	3	2,460	1	0	0	13,270	2	79,627	8	1988
73,740	5	0	0	0	0	0	0	17,150	1	48,040	2	8,550	2	1989
15,675	2	0	0	0	0	6,625	1	9,050	1	0	0	0	0	1990
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1991
18,475	2	0	0	0	0	0	0	14,800	1	0	0	3,675	1	1992
3,250	1	0	0	0	0	0	0	3,250	1	0	0	0	0	1993
50,930	4	0	0	0	0	2,460	1	37,130	2	0	0	11,340	1	1994
25,615	3	0	0	0	0	0	0	5,320	1	15,120	1	5,175	1	1995
36,185	2	0	0	0	0	0	0	36,185	2	0	0	0	0	1996
22,682	3	0	0	0	0	2,660	1	19,656	1	366	1	0	0	1997
15,023	2	15,023	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1998
55,405	5	46,555	3	0	0	0	0	0	0	0	0	8,850	2	1999
38,399	5	26,754	2	0	0	7,400	1	4,245	2	0	0	0	0	2000
69,305	6	26,480	3	0	0	19,200	2	0	0	0	0	23,625	1	2001
896,894	121	114,812	10	64,730	11	99,085	14	223,451	19	104,566	11	290,250	56	المجموع

جدول (أ-3)
نسبة رصيد القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة
إلى حصتها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملة قابلة للتحويل
في نهاية كل من عام 2000 وعام 2001

U

(ألف دينار عربي حسابي)

نهاية عام 2001			نهاية عام 2000			الدولة
نسبة مئوية (%)	رأس المال المدفوع بعملة قابلة للتحويل	رصيد القروض في ذمة الدولة المقترضة	نسبة مئوية (%)	رأس المال المدفوع بعملة قابلة للتحويل	رصيد القروض في ذمة الدولة المقترضة	
203	5,320	10,773	196	5,320	10,448	الأردن
226	6,900	15,563	130	6,900	8,953	تونس
89	41,640	36,918	139	41,640	57,675	الجزائر
306	9,800	30,034	308	9,800	30,147	السودان
380	3,920	14,877	380	3,920	14,877	الصومال
120	41,640	49,850	120	41,640	49,850	العراق
166	14,800	24,604	149	14,800	22,028	المغرب
110	4,920	5,399	133	4,920	6,547	موريتانيا
149	15,120	22,584	203	15,120	30,623	اليمن
175	245	429	187	245	459	جيبوتي
111	4,900	5,439	148	4,900	7,276	لبنان
198	31,500	62,527	37	31,500	11,576	مصر
154	180,705	278,997	139	180,705	250,459	المجموع

جدول (أ-4)
إجمالي التزامات القروض القائمة
كما في 31 ديسمبر 2001

(ألف دينار عربي حسابي)

المجموع	غير المسحوبة	القائمة بالذمة (غير المسددة)	نهاية العام
6,563	0	6,563	1978
23,062	5,000	18,062	1979
48,687	6,500	42,187	1980
102,834	34,160	68,674	1981
129,733	18,033	111,700	1982
198,587	5,550	193,037	1983
189,388	5,965	183,423	1984
187,724	5,965	181,759	1985
195,558	11,715	183,843	1986
167,666	10,215	157,451	1987
226,484	12,767	213,717	1988
283,740	41,699	242,041	1989
244,329	10,950	233,379	1990
213,441	14,800	198,641	1991
189,467	10,000	179,467	1992
162,451	11,320	151,131	1993
203,450	35,465	167,985	1994
211,728	34,166	177,562	1995
218,253	31,348	186,905	1996
231,295	24,598	206,697	1997
227,413	28,099	199,314	1998
263,858	34,729	229,129	1999
276,416	25,957	250,459	2000
300,630	21,633	278,997	2001

جدول (أ-5)
بيان رأس المال المدفوع والقروض

(ألف دينار عربي حسابي)

نسبة أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة أرصدة القروض المقدمة (بما فيها غير المسحوب) إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة **	أرصدة القروض المقدمة (بما في غير المسحوب) *	القروض المقدمة خلال العام	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	رأس المال المدفوع بالعملات الوطنية والمودع بالمصارف المركزية للدول الأعضاء	إجمالي رأس المال المدفوع	السنة
10.57	10.57	6,563	6,563	6,563	62,075	(4,966)	67,041	1978
15.93	20.34	18,062	23,062	16,500	113,400	(4,966)	118,366	1979
33.40	38.54	42,187	48,687	11,750	126,320	(5,226)	131,546	1980
46.99	70.36	68,674	102,834	78,615	146,144	(5,226)	151,370	1981
49.76	57.79	111,700	129,733	31,440	224,484	(5,326)	229,810	1982
79.52	81.80	193,037	198,587	80,925	242,764	(5,326)	248,090	1983
69.76	72.03	183,423	189,388	16,300	262,924	(5,326)	268,250	1984
62.66	64.72	181,759	187,724	50,955	290,064	(5,326)	295,390	1985
59.79	63.60	183,843	195,558	33,555	307,464	(5,326)	312,790	1986
55.27	58.86	157,451	167,666	24,570	284,864	(5,326)	290,190	1987
75.13	79.62	213,717	226,484	121,037	284,464	(5,326)	289,790	1988
78.97	92.57	242,041	283,740	73,740	306,514	(5,326)	311,840	1989
76.14	79.71	233,379	244,329	15,675	306,514	(5,326)	311,840	1990
62.36	67.01	198,641	213,441	0	318,514	(5,326)	323,840	1991
56.35	59.48	179,467	189,467	18,475	318,514	(5,326)	323,840	1992
47.45	51.00	151,131	162,451	3,250	318,514	(5,326)	323,840	1993
52.74	63.87	167,985	203,450	63,420	318,514	(5,326)	323,840	1994
55.75	66.47	177,562	211,728	25,615	318,514	(5,326)	323,840	1995
58.64	68.47	186,905	218,253	36,185	318,759	(5,331)	324,090	1996
64.84	72.56	206,697	231,295	22,684	318,759	(5,331)	324,090	1997
62.53	71.34	199,314	227,413	15,023	318,759	(5,331)	324,090	1998
71.88	82.78	229,129	263,858	55,405	318,759	(5,331)	324,090	1999
78.57	86.72	250,459	276,416	38,399	318,759	(5,331)	324,090	2000
87.53	94.31	278,997	300,630	69,305	318,759	(5,331)	324,090	2001

* جملة القروض المقدمة مطروحاً منها أقساط القروض المسددة

** جملة القروض المسحوبة مطروحاً منها أقساط القروض المسددة

جدول (أ-6)

معدلات الفائدة على القروض المقدمة للدول الأعضاء

(نسبة مئوية سنوية)

تسهيل التصحيح الهيكل	التعويضي	القروض، العادية والممتدة	القرض التلقائي	أنواع القروض المعدلات
5.00	5.75	5.75	4.15	المعدلات القديمة
4.75	4.75	5.00	4.00	المعدلات الجديدة *

* تم تطبيق المعدلات الجديدة اعتباراً من 03 يوليو 2000

جدول (ب-1)
رأس المال كما في 31 ديسمبر 2001

(مليون دينار عربي حسابي)

رأس المال المدفوع			رأس المال المكتتب به	الدولة
المجموع	بعملات وطنية	بعملات قابلة للتحويل		
5.400	0.080	5.320	5.400	1 المملكة الاردنية الهاشمية
19.200	0.300	18.900	19.200	2 دولة الإمارات العربية المتحدة
5.000	0.080	4.920	5.000	3 دولة البحرين
7.000	0.100	6.900	7.000	4 الجمهورية التونسية
42.400	0.760	41.640	42.400	5 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
48.400	0.760	47.640	48.400	6 المملكة العربية السعودية
10.000	0.200	9.800	10.000	7 جمهورية السودان
7.200	0.080	7.120	7.200	8 الجمهورية العربية السورية
4.000	0.080	3.920	4.000	9 جمهورية الصومال
42.400	0.760	41.640	42.400	10 جمهورية العراق
5.000	0.080	4.920	5.000	11 سلطنة عمان
10.000	0.200	9.800	10.000	12 دولة قطر
32.000	0.500	31.500	32.000	13 دولة الكويت
5.000	0.100	4.900	5.000	14 الجمهورية اللبنانية
13.440	0.186	13.254	13.440	15 الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
32.000	0.500	31.500	32.000	16 جمهورية مصر العربية
15.000	0.200	14.800	15.000	17 المملكة المغربية
5.000	0.080	4.920	5.000	18 الجمهورية الإسلامية الموريتانية
15.400	0.280	15.120	15.400	19 الجمهورية اليمنية
-	-	-	2.160	20 دولة فلسطين*
0.250	0.005	0.245	0.250	21 جمهورية جيبوتي
-	-	-	0.250	22 جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية
324.090	5.331	318.759	326.500	المجموع

(1) طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1988، فإن رأس المال المصرح به هو 600 مليون دينار عربي حسابي.

(2) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989، تقرر أن يكون رأس المال المكتتب به والواجب الدفع 326 مليون د.ع.ح.

وبموجب قراره رقم (4) لسنة 1996 وقراره رقم (5) لسنة 1999، تم رفع رأس المال المكتتب به بقيمة حصة جمهورية

جيبوتي البالغة 250 ألف دينار عربي حسابي وحصة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية البالغة 250 ألف دينار عربي حسابي

ليصبح إجمالي رأس المال المقرر دفعه 326,500 ألف دينار عربي حسابي.

* بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978، تم تأجيل مطالبة دولة فلسطين بتسديد حصتها من رأسمال الصندوق المقرر دفعه.

**جدول (ب-2)
التدريب خلال عام 2001**

دورة سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي (م) 6/21-11	دورة سياسات القطاع الخارجي 5/17-6	دورة سياسات أسعار الصرف (م) 12/4/2008	دورة ترابط الأسواق المالية (م) البحرين 3/15-11	دورة سياسة وإدارة النظم الضريبية (م) 2/28-20	دورة العمليات النقدية (م) 12/1/2003	دورة الرقابة على المصارف 1/18-13	الدولة
2	2	2	2	3	3	1	الأردن
2	3	2	4	0	2	4	الإمارات
0	1	1	9	1	1	3	البحرين
2	2	2	2	1	2	2	تونس
1	1	0	0	1	1	1	الجزائر
1	1	0	1	1	0	0	جيبوتي
3	3	2	4	3	1	2	السعودية
2	2	2	2	2	2	2	السودان
2	2	1	2	2	2	2	سورية
0	1	0	0	0	0	0	الصومال
2	2	3	2	3	3	3	العراق
2	2	3	2	2	2	2	عمان
0	0	0	0	1	3	0	فلسطين
1	2	0	1	1	2	1	قطر
2	2	0	1	1	1	1	الكويت
2	2	2	1	3	2	2	لبنان
1	2	2	1	0	1	1	ليبيا
3	2	2	2	2	2	3	مصر
1	1	2	2	2	2	2	المغرب
2	2	2	0	1	1	2	موريتانيا
2	1	2	1	3	2	3	اليمن
33	36	30	39	33	35	37	المجموع

جدول (ب-2) تابع
التدريب خلال عام 2001

الدولة	دورة الإحصاءات النقدية والمالية (م) 9/27-9	دورة إحصاءات الحسابات القومية (م) 10/18-7	دورة إدارة الاقتصاد وقضايا إصلاح القطاع المالي 11/8-10/28	دورة إدارة المحافظ الاستثمارية 11/14-11
الأردن	2	2	2	3
الإمارات	3	2	1	0
البحرين	0	1	0	1
تونس	1	2	2	2
الجزائر	1	0	2	1
جيبوتي	1	0	1	0
السعودية	3	1	3	1
السودان	3	3	2	2
سورية	2	1	2	1
الصومال	0	1	0	0
العراق	2	3	2	2
عُمان	1	1	2	3
فلسطين	1	0	2	2
قطر	2	1	2	2
الكويت	1	1	3	3
لبنان	2	2	2	2
ليبيا	2	2	1	0
مصر	2	3	2	3
المغرب	2	2	1	1
موريتانيا	2	1	1	1
اليمن	2	1	2	2
المجموع	35	30	35	32

* (م) دورة مشتركة مع صندوق النقد الدولي.

** إجمالي عدد المتدربين لعام 2001 بلغ 375 متدرباً وعدد الدورات 11 دورة.

جدول (ب-3)
التدريب خلال عام 2001
حلقات العمل

الدولة	تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي دمشق 2001/6/7-4	تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية 2001/12/23-22
الأردن		2
الإمارات		0
البحرين		2
تونس		2
الجزائر		1
جيبوتي		0
السعودية		3
السودان		1
سورية	30	2
العراق		2
عُمان		2
فلسطين		0
قطر		2
الكويت		2
لبنان		3
ليبيا		1
مصر		1
المغرب		1
موريتانيا		1
اليمن		2
المجموع	30	30

جدول (ب-4)
التدريب خلال عام 2001
حلقات العمل
1995-2000

دور الحكومات الائماني الإيماني في ظل الانفتاح الاقتصادي 2000/5/5-2	القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الاسواق العالمية 1999/10/7-5	سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية 1998/3/31-28	إدارة أسعار الصرف في البلدان العربية 1997/9/25-21	السياسات النقدية في البلدان العربية 1996/5/9-4	جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية 1995	الدولة
5	2	2	1	1	-	الأردن
-	2	2	2	2	2	الإمارات
-	-	-	1	2	-	البحرين
-	2	2	2	1	2	تونس
-	2	2	2	2	2	الجزائر
-	-	-	-	2	-	جيبوتي
-	3	2	2	-	1	السعودية
-	2	-	-	-	-	السودان
17	2	2	2	2	1	سورية
5	2	-	-	-	-	العراق
-	3	1	1	-	-	عُمان
-	2	1	2	1	-	فلسطين
-	2	2	1	1	-	قطر
-	-	1	1	-	1	الكويت
5	-	2	2	1	1	لبنان
-	1	2	2	1	1	ليبيا
5	2	2	2	2	2	مصر
-	2	2	-	1	1	المغرب
-	-	1	1	2	1	موريتانيا
-	-	2	2	-	1	اليمن
37	29	28	26	21	16	المجموع

جدول (ب-5)
التدريب خلال الفترة 1981-2000

عدد المشاركين	عدد الدورات	الفترة
1761	61	1998-1981
273	8	1999
272	8	2000
2306	77	المجموع

جدول (ب-6)
خطوط الائتمان التي قدمها برنامج تمويل التجارة العربية

()

3,300	0	3,300	7,948	4	1991
19,172	14,560	30,432	47,497	15	1992
27,795	24,262	32,885	54,665	15	1993
23,285	35,030	30,520	70,721	22	1994
79,481	13,478	69,674	86,089	22	1995
107,557	59,796	87,872	142,640	28	1996
176,326	134,061	202,830	220,345	31	1997
244,891	266,360	334,924	375,381	30	1998
218,130	300,260	273,499	321,250	27	1999
268,403	282,245	332,518	427,927	31	2000
331,742	443,391	506,728	338,150	24	2001
331,742	1,571,836	1,903,578	2,092,613	249	

المبكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام والموظفين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعيينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب. ويُعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة. هذا ويعقد مجلس المحافظين اجتماعاً سنوياً في النصف الأول من كل عام في دولة المقر أو خارجها.

ويتكون مجلس المحافظين حالياً على النحو التالي:

الدول الأعضاء	المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	محافظ معالي الدكتور أمية طوقان ⁽¹⁾ نائب المحافظ سعادة الدكتور محمد أبوحمور
دولة الإمارات العربية المتحدة	محافظ معالي الدكتور محمد خلفان بن خرياش نائب المحافظ معالي سلطان بن ناصر السويدي
دولة البحرين	محافظ معالي عبد الله حسن سيف نائب المحافظ سعادة الشيخ عبد الله بن خليفة بن محمد آل خليفة
الجمهورية التونسية	محافظ معالي الدكتور محمد الدواس ⁽²⁾ نائب المحافظ سعادة سميير إبراهيمي ⁽³⁾

(1) اعتباراً من يناير 2001 خلفاً لمعالي الدكتور زياد فريز.

(2) اعتباراً من يناير 2001 خلفاً لمعالي محمد الباجي حمدة.

(3) اعتباراً من يناير 2001 خلفاً لسعادة توفيق القروي.

**جدول (ب-4)
التدريب خلال عام 2001
حلقات العمل
1995-2000**

دور الحكومات الائماني الإيماني في ظل الانفتاح الاقتصادي 2000/5/5-2	القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الاسواق العالمية 1999/10/7-5	سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية 1998/3/31-28	إدارة أسعار الصرف في البلدان العربية 1997/9/25-21	السياسات النقدية في البلدان العربية 1996/5/9-4	جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية 1995	الدولة
5	2	2	1	1	-	الأردن
-	2	2	2	2	2	الإمارات
-	-	-	1	2	-	البحرين
-	2	2	2	1	2	تونس
-	2	2	2	2	2	الجزائر
-	-	-	-	2	-	جيبوتي
-	3	2	2	-	1	السعودية
-	2	-	-	-	-	السودان
17	2	2	2	2	1	سورية
5	2	-	-	-	-	العراق
-	3	1	1	-	-	عُمان
-	2	1	2	1	-	فلسطين
-	2	2	1	1	-	قطر
-	-	1	1	-	1	الكويت
5	-	2	2	1	1	لبنان
-	1	2	2	1	1	ليبيا
5	2	2	2	2	2	مصر
-	2	2	-	1	1	المغرب
-	-	1	1	2	1	موريتانيا
-	-	2	2	-	1	اليمن
37	29	28	26	21	16	المجموع

الدول الأعضاء	المحافظون ونواب المحافظين
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ معالي مدلسي ⁽⁴⁾ نائب المحافظ سعادة الدكتور محمد لكصاسي ⁽⁵⁾
جمهورية جيبوتي	المحافظ معالي ياسين علمي بـوح نائب المحافظ ⁽⁶⁾
المملكة العربية السعودية	المحافظ معالي الدكتور إبراهيم عبد العزيز العساف نائب المحافظ معالي حمد السيارى
جمهورية السودان	المحافظ معالي عبدالرحيم حمدي ⁽⁷⁾ نائب المحافظ معالي الدكتور صابر محمد حسن
الجمهورية العربية السورية	المحافظ معالي الدكتور غسان الرفاعي ⁽⁸⁾ نائب المحافظ سعادة الدكتور محمد بشار كبارة
جمهورية الصومال	المحافظ معالي سيد أحمد شيخ ظاهر ⁽⁹⁾ نائب المحافظ سعادة محمود محمد علسو ⁽¹⁰⁾
جمهورية العراق	المحافظ معالي حكمت مزبان إبراهيم العزاوي نائب المحافظ سعادة الدكتور عصام راشد حويش
سلطنة عُمان	المحافظ معالي أحمد بن عبد النبي مكي نائب المحافظ سعادة حمود بن سنجور بن هاشم الزدجالي
دولة فلسطين	المحافظ معالي سعيد توفيق خوري نائب المحافظ سعادة الدكتور صالح جلاد

(4) اعتباراً من يونيو 2001 خلفاً لمعالي عبد اللطيف بن أشنهو.

(5) اعتباراً من يونيو 2001 خلفاً لسعادة عبد الوهاب كرمان.

(6) لم يتم تسمية نائب المحافظ حتى 2001/12/31.

(7) اعتباراً من فبراير 2001 خلفاً لمعالي محمد خير أحمد الزبير.

(8) اعتباراً من ديسمبر 2001 خلفاً لمعالي الدكتور محمد العمادي.

(9) اعتباراً من يناير 2001 خلفاً لمعالي علمي فارح نور.

(10) اعتباراً من أبريل 2001 خلفاً لسعادة علي عبيد عملو.

الدول الأعضاء	المحافظون ونواب المحافظين
دولة قطر	المحافظ معالي يوسف حسين كمال نائب المحافظ سعادة عبد الله بن خالد العطيبة
دولة الكويت	المحافظ معالي الدكتور يوسف الإبراهيم ⁽¹¹⁾ نائب المحافظ معالي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح
الجمهورية اللبنانية	المحافظ سعادة رياض سلامة نائب المحافظ سعادة فهيم محمد معضاد
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	المحافظ معالي الدكتور أحمد أميني عبد الحميد ⁽¹²⁾ نائب المحافظ سعادة الدكتور سعيد عبد العاطي
جمهورية مصر العربية	المحافظ معالي الدكتور محمود أبو العيون ⁽¹³⁾ نائب المحافظ سعادة الدكتور محمد الغمراوي
المملكة المغربية	المحافظ معالي الدكتور فتح الله ولعلو نائب المحافظ معالي محمد السقاط
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المحافظ معالي سيد المختار ولد الناجي ⁽¹⁴⁾ نائب المحافظ سعادة محمد عبدالرحمن ولد علي ⁽¹⁵⁾
الجمهورية اليمنية	المحافظ معالي علوي صالح السلامي نائب المحافظ معالي أحمد عبد الرحمن السماوي

(11) اعتباراً من فبراير 2001 خلفاً لمعالي الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح.

(12) اعتباراً من مارس 2001 خلفاً لمعالي الدكتور الطاهر الهادي الجهيمي.

(13) اعتباراً من نوفمبر 2001 خلفاً لمعالي إسماعيل حسن محمد.

(14) اعتباراً من يناير 2001 خلفاً لمعالي محفوظ ولد محمد علي.

(15) اعتباراً من ديسمبر 2001 خلفاً لسعادة محمد عمرو.

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة.

ويتشكل مجلس المديرين التنفيذيين حالياً على النحو التالي:

القوة التصويتية (%)	الدولة/الدول التي يمثلونها	المديرون التنفيذيون
	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	سعادة الدكتور جاسم المناعي
12.88	المملكة العربية السعودية	سعادة إبراهيم بن محمد المفلح
11.39	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	سعادة عبدالحق بجاوي ⁽¹⁾
*11.39	جمهورية العراق	_____ ⁽²⁾
19.86	جمهورية مصر العربية الجمهورية اليمنية جمهورية السودان* جمهورية الصومال* جمهورية جيبوتي	سعادة ممدوح موسى إمام حبسه ⁽³⁾ (مصر)

* تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية كل من جمهورية العراق، وجمهورية السودان وجمهورية الصومال.

(1) اعتباراً من 2001/7/1 خلفاً لسعادة الدكتور محمد الشريف إلمان لابتداء دورة جديدة للمجلس.

(2) لم تتم التسمية نظراً لوقف العضوية.

(3) اعتباراً من 2001/7/1 خلفاً لسعادة أحمد غالب لابتداء دورة جديدة للمجلس.

القوة التصويتية (%)	الدولة/الدول التي يمثلونها	المديرون التنفيذيون
7.71	دولة قطر دولة البحرين سلطنة عُمان	سعادة عبدالأمير بن سعيد بن محمد ⁽⁴⁾ (عُمان)
8.58	الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	سعادة الدكتور محمد بشار كبارة ⁽⁵⁾ (سورية)
13.68	المملكة المغربية الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	سعادة أحمد ولد سيديا ⁽⁶⁾ (موريتانيا)
14.50	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	سعادة سيف بن علي الخاطري (الإمارات)

(4) اعتباراً من 2001/7/1 خلفاً لسعادة الدكتور ناصر محمد البلوشي لابتداء دورة جديدة للمجلس.

(5) اعتباراً من 2001/7/1 خلفاً لسعادة محمد سعيد شاهين لابتداء دورة جديدة للمجلس.

(6) اعتباراً من 2001/7/1 خلفاً لسعادة عبداللطيف لودي لابتداء دورة جديدة للمجلس.

المدير العام والموظفون

يعين مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. ويعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله. ويساعد المدير العام في إنجاز أعماله موظفون فنيون، ينتظمون في ست دوائر هي:

1. دائرة الشؤون الإدارية.
2. الدائرة الاقتصادية والفنية.
3. الدائرة القانونية.
4. معهد السياسات الاقتصادية.
5. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي.
6. دائرة الاستثمارات.

وبالإضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وكذلك اثنتين من اللجان الدائمة، وهما لجنة القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق. كما يتضمّن اللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم اعتماده من قبل مجلس المحافظين.